

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٢٠ (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فال	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيدة خمينيس
	ألمانيا	السيد شوماخر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد فالديس
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هاو – جونز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: التهديدات التي تواجه السلام والأمن في غرب أفريقيا.

03-28490 (A)
0328490

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في النقاش بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دجانغوني – بي (كوت ديفوار) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، أود أن أذكِّر المشاركين بأن عليهم أن يقصروا بياناهم على ما لا يزيد عن سبع دقائق لكي يتمكن المجلس من العمل بفعالية في حدود جدوله الزمني. وأشكركم على تفهمكم وتعاونكم.

المتكلم الأول على قائمتي عصر اليوم معالي السيد رولاند كبوتسرا، وزير خارجية توغو، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

سيدي الوزير، أود أن أتقدم إليكم بتعازي بلادي وأعضاء المجلس الآخرين لمناسبة وفاة شقيقنا، كوفي بانو، ونود أن نتقدم بهذه التعازي إلى بلدكم وإلى أسرة شقيقنا الحبيب.

أدعوكم الآن إلى الإدلاء ببيانكم.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بتوليكم رئاسة هذه الهيئة المهيبة في الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الحرجة للغاية التي يتأرجح فيها العالم بين السلم والحرب. إنها فترة حرجة، بسبب التوترات والصراعات والتهديدات بالحرب السائدة في كل مكان والمستمرة والتي ستتسبب بالتأكيد في الكثير من الضحايا والدمار.

ووفد بلادي مقتنع، سيدي، بأنه لا يمكن لهذا الوضع المحزن لأحوال العالم إلا أن يعزز التزامكم بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

وإذ يوجه وفد بلادي هذه التهانئ الحارة إليكم، يود أن يؤكد لكم على أنه لدينا ثقة كبيرة بقدراتكم المتميزة كدبلوماسي بارع على الإدارة الناجحة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر الذي ستتجه فيه أنظار الجميع نحو هذا المجلس.

إن إدراجكم، سيدي الرئيس، للمسألة المعنونة "انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: الأخطار التي تهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا" في جدول أعمال المجلس لدليل آخر على التفاني الراسخ لبلدكم، غينيا، في السلم والأمن والصداقة وسياسة حسن الجوار. وترحب حكومتنا بهذه المبادرة الطيبة، التي تتيح الفرصة من جديد للمجتمع الدولي لتقييم الأزمات في المنطقة دون الإقليمية وتحديد أفضل السبل والوسائل على ضوء هذا التقييم لتوفير الاستقرار السياسي والأمن لغرب أفريقيا التي تنشدهما بشدة، بحيث نضمن النجاح لسياسة التكامل.

وقبل الاستطراد في بياني، أود أن أسترعي انتباهكم إلى جزء من خطاب ألقاه رئيس جمهورية توغو، فخامة السيد غناسنغبي اياديما، في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، في حضور فخامة السيد جون كوفور، رئيس غانا، والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أثناء افتتاح المعرض التجاري الثالث للجماعة الاقتصادية حيث قال ما يلي:

"بإنشائنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كان الهدف تحويل مَثَل أعلى إلى حقيقة:

بناء سوق مشتركة للتجارة والتنمية المتجانستين في منطقة تنعم بالسلم والأمن. ونعتقد بحق أن شعوب ودول غرب أفريقيا قادرة على أخذ زمام مصيرها بأيديها، وعلى النجاح في تحقيق التكامل لاقتصاداتها والعمل معا لضمان ازدهارها، مثلما فعلت الشعوب في أوروبا وأمريكا وآسيا. ونحن ندرك أن الجهد التنموي مستحيل بدون السلم والأمن. ومن ثم قررنا تحبيذ الحوار والعمل الجماعي والدبلوماسية الوقائية لمنع الصراعات من إلهائنا عن التقدم الاقتصادي.

''وقد فهمنا أيضا أنه لتحقيق حرية انتقال الأفراد والسلع، وهذا عنصر أساسي للتكامل الاقتصادي، ينبغي أن يكفل السلام والأمن لكافة الدول الأعضاء في الجماعة.

''ولكن منطقتنا دون الإقليمية، على غرار مناطق أخرى من القارة، ما زالت نهباً لصراعات قاتلة بين الأشقاء تهدد بتقويض جهودنا الإنمائية والتكامل الإقليمي.

''ويوماً بعد يوم، ينتشر مناخ انعدام الأمن الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بحرب ليبريا، كالنار في الهشيم. وكما لو كانت سلسلة متصلة من الآثار المتداعية، أحدقت الحرب الأهلية بكوت ديفوار أيضاً منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

''هذه السلسلة من الصراعات المسلحة المتتابعة ليست إلا النتيجة المباشرة لحرية تحرك الأسلحة الصغيرة وتجنيد الشباب المتعطلين الذين يدربون في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا من أجل مهاجمة الدول الأخرى الأعضاء. وإذا أردنا لهذه الحروب أن تتوقف، فعلينا أن نبذل قصارى وسعنا لتنفيذ بروتوكول عدم الاعتداء الذي وقعنا عليه في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٨ في لاغوس تنفيذاً كاملاً، وذلك بالتحديد لكفالة ألا يمكن استخدام إقليم إحدى الدول الأعضاء لتجنيد المعتدين الذين يقومون بمهاجمة دولة أخرى من الدول الأعضاء وتدريبهم وتسليحهم.

''فبدون الالتزام الصارم بهذا البروتوكول لن يتسنى لمنطقتنا دون الإقليمية تجنب حروب الأشقاء التي تؤدي لفقدان كثير من الأرواح، وتدمير الممتلكات، كما تؤدي إلى الإعاقة الجسدية، وتدفع بالملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى المنفى، وتعطل التنمية الاقتصادية والرفاه في دولنا''.

وتمثل كلمة رئيس دولة توغو هذه ثبات السياسة الخارجية لبلدنا، التي تجعل من السعي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي أهداف دبلوماسيتها. ولذلك تسعى توغو دوماً لإيجاد تسوية سلمية للصراعات ولإقامة علاقات تعاون تتسم بالسلم وحسن الجوار مع جيراننا المباشرين والدول الأخرى. ويدل هذا البيان الرئاسي التوغولي أيضاً على التزام توغو بالإسهام قدر المستطاع في كفالة أن يصبح غرب أفريقيا منطقة للسلام ولتعزيز التكامل الاقتصادي في كافة أرجاء القارة الأفريقية.

ويصور البند المدرج في جدول أعمالنا هشاشة الوضع في غرب أفريقيا وخطورته، ولا سيما نتيجة للصراعات في منطقة نهر مانو والحرب الأهلية في كوت ديفوار. فمنذ نشوب صراعي ليبريا وسيراليون تتحرك منطقتنا لفترة تتجاوز العقد من الزمان صوب حالة من عدم استقرار تتميز بطول الصراعات وحجم آثارها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

أدى بنا انتهاء الحرب في سيراليون إلى الاعتقاد بأن مناخ السلام سوف يسود ، فإذا بكوت ديفوار تغرق في دوامة الاضطرابات. فكيف يمكن أن نفسر انتشار الحرب من دولة لأخرى في منطقتنا دون الإقليمية؟ بالنظر إلى الحالة، يمكن القول بأن السهولة التي يحدث بها العصيان المسلح وتنشب الحروب في غرب أفريقيا ترجع إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها، والسهولة التي يمكن بها لمثيري هذه الصراعات الحصول على الموارد البشرية المحلية والأجنبية الراغبة والتي لديها القدرة على القيام بزعزعة الاستقرار والعدوان والحرب.

ولكن هذا الوضع يمكن تفسيره أيضاً في ضوء النتائج غير الحاسمة لمرحلتين أساسيتين من عملية ترسيخ السلام. المرحلة الأولى هي نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تعزيزاً للسلام؛ أما الثانية فهي اتخاذ التدابير الاقتصادية والاجتماعية المؤدية لإعادة البناء وتخفيف الظلم الاجتماعي.

ولعل المجلس يتذكر في هذا الصدد أنه تم وضع كثير من الإجراءات لتعزيز السلام في أعقاب الصراعين المأساويين في ليبريا. ومن دواعي الأسف أنها لم تلب الآمال المعقودة عليها. فلم يتم الوفاء بالتعهدات المعلنة عن تبرعات مالية لتحقيق نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم لذلك التسليم بأن السياسات الرامية لإقرار السلام لم تشهد إلا نجاحاً محدوداً، مما شجع على انتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها وعودة أنشطة المرتزقة إلى الظهور. وقد حدثت هذه الأنشطة نظراً لاستعداد المقاتلين السابقين والجنود الأطفال لتقديم خدماتهم وخبراتهم كلما نشب صراع أو انقلابات على النظم الدستورية القائمة.

وإزاء هذه الحالة الخطيرة الناشئة عن انتشار الأسلحة الخفيفة، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وقفاً اختيارياً لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتلا ذلك إنشاء برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في آذار/مارس ١٩٩٩ كهيئة لدعم هذا الوقف. وأحرز بعض التقدم في تنفيذ هاتين الآليتين، أي من خلال إنشاء اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وتدريب القوات المسلحة والقوات الأمنية وتجميع الأسلحة الخفيفة وتدميرها. ويبرر كل ذلك أهمية هذه الهيئات وفائدتها لبلداننا.

وتتطلب أهداف هاتين الآليتين من المجتمع الدولي مزيداً من التعزيز ومزيداً من الدعم الفعال من خلال تقديم المساعدة المالية المناسبة التي تمكّنهما من تحقيق مهامهما في التعامل مع المشاكل الناجمة عن تدفق تلك الأسلحة. ذلك أن الحدود الحافلة بالثغرات تجعل في إمكان هذه الأسلحة، في جملة أمور، أن تغذي العصابات وانعدام الأمن والجريمة العابرة للحدود. وبالمثل، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الكبيرة لدولنا لكي نتمكن من العمل على تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذا الموضوع الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١. وسيجري استعراض لهذا البرنامج في غضون بضعة أشهر.

إن توغو طرف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على الارتزاق في أفريقيا التي اعتمدت في ليبرفيل بالغابون في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٧. كما أننا طرف في الاتفاقية الدولية لمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، التي اعتمدت برعاية الأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. لذلك يساورنا القلق الشديد إزاء الاستعانة بالمرتزقة في الصراع الجاري في غرب أفريقيا.

وندين بشدة استخدام المرتزقة في الصراعات، ونحث البلدان والهياكل الأخرى الضالعة في توفير خدمات المرتزقة إلى الكف عن أنشطتها من أجل السلم والأمن وعلاقات الصداقة والأخوة والتعاون بين بلداننا. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الارتزاق ومواءمتها للتعامل مع الأشكال الخبيثة الجديدة للارتزاق اليوم.

وندرك تماماً أن الأهداف الرئيسية للجماعة لا يمكن تحقيقها دون البدء بإقامة سلام دائم وأمن ووئام بين دولنا الأعضاء. وبالتالي فإن توغو لا تزال تعلق أهمية خاصة على بروتوكول عدم الاعتداء الموقع في لاغوس في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٨، والذي سيجنب الالتزام الدقيق بأحكامه غرب أفريقيا التحديات التي تشكلها الحروب التي تعاني منها.

ووفقاً لأهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة فإن أحكام هذا البروتوكول تنص على أن تمتنع الدول الأعضاء عن التهديد بالقوة أو استخدامها في الاعتداء على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لغيرها من الدول الأعضاء. كما يحظر على الدول ارتكاب أي أعمال تدميرية أو معادية أو عدوانية ضد غيرها من الدول الأعضاء أو تشجيع هذه الأعمال أو دعمها. كذلك يجب على الدول منع ارتكاب أعمال مضرة من جانب الأجانب المقيمين أو غير المقيمين الذين يستخدمون أقاليمها قاعدة انطلاق لعملياتهم. ولعل المجلس يتفق مع وفدي في أن هذا البروتوكول يوفر أساساً لتعاون سياسي صحي بين دول الجماعة بحيث يحظر بشكل قاطع أي أعمال تضر بسيادتها أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية.

ولدينا اقتناع بأهمية ذلك البروتوكول وطابعه الإيجابي. ويود بلدي لذلك أن يؤكد مجدداً ما قاله الرئيس إياديما في مؤتمر قمة عقده مؤخرا في نيامي أعضاء جماعة دول الساحل والصحراء. فقد قال إن على جميع الدول الأعضاء أن تحترم نص البروتوكول وروحه وأن تنفذه على الوجه الأكمل، لأن التكامل الاقتصادي الذي يدعم الرخاء والسعادة لشعوب غرب أفريقيا يتوقف على ذلك.

والواقع أن انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع واستخدام المرتزقة في غرب أفريقيا يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. ولذلك فمن المهم أن تتضافر جهود دولنا للقضاء على هذه العناصر المزعزعة للاستقرار السياسي والتي لها القدرة أيضاً على تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم أيضاً أن نولي اهتماماً خاصاً للاتجار الذي يقوم به وسطاء مستقلون لتيسير التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة بين المنتجين والجماعات المسلحة. ولابد من تحقيق ذلك بتقوية التشريعات الوطنية في هذا المجال، وبزيادة التعاون بين الدول في مجال مراقبة الحدود.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين، اللذين تود بلداننا كثيرا أن تراهما وتعمل بصورة نشطة لإرساء قواعدهما، إلا إذا تعهد المجتمع الدولي بالتزام حقيقي وصارم، من خلال توفير مساعدة أكثر استدامة وتتناسب مع أهدافنا في تنفيذ سياسات نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتمويل عمليات بناء السلام.

كذلك هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة وصارمة لمنع تجنيد المرتزقة من بلدان المنشأ المعتادة وللبلدان التي تنتج وتصدر الأسلحة، لا سيما أعضاء بعينهم في حلف وارسو السابق، وأن تلتزم بحظر فعلي للتصدير غير المشروع للأسلحة إلى البلدان الأفريقية عموما، وإلى دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بصفة خاصة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تأمل بها دول الجماعة الاقتصادية من اقتلاع جذور انتشار الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها ومكافحة أنشطة المرتزقة من أجل الحفاظ على السلام والأمن، اللذين هما أمران قيمان لكل واحدة من دولنا، ولضمان التنمية المتناسقة لبلدان المنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل وزير خارجية توغو على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلادي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي، يسرنا جدا أن نراكم ترأسون المجلس. ونشكركم على عقد جلسة اليوم، ونرحب في هذه القاعة بوزراء الخارجية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تمثل جلسة اليوم دليلا آخر على الاهتمام الكبير الذي يبديه المجتمع الدولي ومجلس الأمن وهما يتعاونان من أجل تسوية المشاكل المعقدة لحفظ وإحلال السلام والأمن الدوليين من القارة الأفريقية وهو دليل على تطلعنا المشترك إلى وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة ويلات الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة.

وتدين روسيا بقوة أنشطة المرتزقة كما تؤيد باستمرار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة الإجرامية. لقد أصبحت هذه الخدمات مطلوبة بصفة خاصة في العقود الأخيرة التي جرى فيها استخدام المرتزقة المسلحين في القتال ضد الحكومات الشرعية التي حررت أنفسها من التبعية الاستعمارية لدول معينة. ويدرك الجميع العواقب المأسوية لمشاركة المرتزقة في الصراعات الإقليمية والوطنية. وقد عرفناهم من الأمثلة المأسوية في سيراليون وكوت ديفوار وأنغولا وغيرها من البلدان.

إن أنشطة المرتزقة غير أخلاقية وغير قانونية للغاية، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما. وكان من المعالم المهمة في عملية وضع نهج عالمية لتعريف الطابع القانوني لهذه الظاهرة اعتماد البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، الذي استكمل المضمون القانوني لمفهوم المرتزق. ووسع دخول الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام ٢٠٠١ حيز النفاذ بصورة كبيرة من وسائل مكافحة هذا الويل.

ودون شك يقتضي إنشاء آلية فعالة لمكافحة أنشطة المرتزقة درجة موازية من الإرادة السياسية من أجل التنفيذ المستمر للمعايير الدولية من الأنظمة القانونية الوطنية. ويتضمن القانون الروسي الحالي قواعد خاصة تنطوي على عقوبات جنائية ليس بالنسبة إلى المشاركة المباشرة للمرتزقة في الصراع المسلح فحسب، وإنما بالنسبة أيضا إلى أنشطة تجنيدهم وتدريبهم وتمويلهم وغير ذلك من تقديم الدعم اللوجستي.

ومؤخرا في إطار الأمم المتحدة، هناك اهتمام متزايد بصورة كبيرة بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتأثيره على الأمن الإقليمي. وكان مما له أهمية كبيرة في هذا الصدد انعقاد مؤتمر عام ٢٠٠١ وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر. وفي صيف هذا العام سينعقد المؤتمر الاستعراضي الأول لفترة السنتين المعني بتنفيذ البرنامج، مما يسهل دون شك المزيد من تسوية المشاكل الملحة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وستناقش كثير من المسائل العملية المتعلقة بإمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك السمسرة وشهادات المستخدم النهائي وغيرها، خلال اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الذي سيعقده الأمين العام. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يركز اهتمامه على الحالات التي يكون فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ذا صلة مباشرة بأوضاع الصراع في أفريقيا المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى اتخاذ تدابير صارمة في الحالات التي تقوم فيها جماعات مسلحة غير قانونية بالإمداد بالأسلحة. ونعتقد أن هناك ما يبرر لمجلس الأمن فرض حظر على شحنات الأسلحة في مناطق الصراع. وسيكون لهذا بالتأكيد أثر إيجابي، وقد أقنعتنا بذلك أمثلة سيراليون وأنغولا وحالات الأزمات الأخرى.

وخلال الأعوام الماضية تمكنا من تحسين آلية المراقبة لرصد عمليات الحظر التي يفرضها المجلس على إمدادات الأسلحة. وقد اتضح ذلك بجلاء من التقارير العادية لرؤساء لجان الجزاءات ذات الصلة. وبالطبع، ما زال هناك كثير يتعين عمله، لا سيما بغية تعزيز فعالية مراقبة التحقيق في وقائع انتهاكات الحظر.

ونرى أن من المبرر في سياق القيام بعمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة أن تتضمن اتفاقات السلام بين الأطراف أحكاما محددة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ومن المهم لذلك السعي إلى أن تشمل ولاية تلك العمليات توفير موارد كافية لجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية المستخدمة في الصراعات. ومن المهم مساعدة بلدان منطقة غرب أفريقيا على تنفيذ تدابير لرصد ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومما له أهمية كبيرة تطوير تدابير عملية لمكافحة الشحنات غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من المرحلة الوقائية وفي مرحلة التسوية ما بعد الصراع ولدى المنظمات الإقليمية مجموعة ثابتة من التجارب المفيدة، بما في ذلك في أفريقيا. ونعتقد أن الإجراءات المقترحة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - مثل إنشاء آلية لتبادل المعلومات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإنشاء سجل إقليمي يوفر البيانات بشأن المخزونات الوطنية من تلك الأسلحة من بلدان الجماعة الاقتصادية والخطوات العملية الأخرى - تستحق الموافقة عليها وتأييدها.

كذلك من الضروري اتخاذ خطوات لتحسين التشريعات الوطنية لوقف اندراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في خانة نظام الاتجار غير المشروع. وفضلا عن ذلك، وفي البلدان التي لا يوجد فيها مثل هذه التشريعات، لا بد من اتخاذ خطوات لتحسين وتدوين نظام وطني للرقابة على الصادرات ولإقامة تبادل واسع للمعلومات بين الدول فيما يتعلق بالتشريعات القائمة والخبرة العملية في هذا المجال.

ونأمل أن تسمح لنا جلسة اليوم في ظل رئاستكم، سيدي، بالتحرك إلى الأمام في كل هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): سيدي، يسعد بلدي جدا أنكم ترأسون مجلس الأمن اليوم. ونحن نعتبركم صديقا كبيرا للمكسيك ونأمل بكل إخلاص أن تنجح حلقة العمل هذه وأن تعزز استنتاجاتها من المناقشة التي يجريها المجلس عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصلات مع المرتزقة والتهديدات التي يشكلونها للسلام والأمن في غرب أفريقيا.

لقد استمعنا بانتباه كبير للآراء والاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام، كوفي عنان، والمفوض المؤقت للاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثل رئيس الجماعة الاقتصادية وممثل برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، ووزراء دول غرب أفريقيا عن هذه الحالة. فهذه حالة تتخطى جميع

الحدود، لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وارتباطها باستخدام المرتزقة توجد في مناطق الصراع الأخرى.

وتولي المكسيك اهتماما كبيرا لمتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد عام ٢٠٠١، وتنفيذه تنفيذا كاملا، بالإضافة إلى التنسيق الملائم للأنشطة التي يضطلع بها فيما بين مجلس الأمن، بما فيها تصميم ولايات عمليات حفظ السلام، والأجهزة والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة والهيئات والترتيبات الإقليمية التي تتمتع بولايات محددة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويقوم أعضاء مجلس الأمن بصفة دورية بدراسة التطورات في حالة غينيا - بيساو وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار. وكان من أهم الأسباب التي تدعو إلى القلق في مناقشاتنا التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما لها من أثر في زعزعة استقرار منطقة غرب أفريقيا، ولا سيما على بلدان اتحاد نهر مانو.

ونلاحظ أن التدفقات غير المشروعة لهذه الأسلحة لم تتوقف بالرغم من حالات الحظر التي فرضها مجلس الأمن. ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي تصدر الأسلحة، إلى الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإننا بالمثل، نؤيد أن تترافق جميع عمليات النقل القانونية للأسلحة بشهادات المستعمل النهائي كأداة فعالة لمكافحة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

ونشجع دول غرب أفريقيا على اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الامتثال التام للوقف الاختياري الذي تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٨، بشأن استيراد هذا الصنف من الأسلحة. فهذه الجهود، بالإضافة إلى الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة ستؤدي إلى انخفاض كميات الأسلحة المتاحة لاستعمال المرتزقة.

ويدعو تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم واستعمالهم إلى قلق المجتمع الدولي، بسبب مسؤوليتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي وبسبب صلتهم بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والماس وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية التي يتورطون فيها.

وتلتزم المكسيك بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأبدت قلقها إزاء صلة هذا الاتجار بالجريمة الدولية المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب الدولي وما له من تأثير سلبي على الديمقراطية وتنمية البلدان. وقد شجعت المكسيك في هذا الصدد، اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغير ذلك من المواد المتصلة بها والاتجار غير المشروع بها، وشاركت بنشاط في عملية التفاوض على برنامج عمل الأمم المتحدة وعلى البروتوكول التكميلي للاتفاقية المتعلقة بالجريمة المنظمة الذي أعد في فيينا.

ويساور المكسيك القلق بوجه خاص إزاء اكتشاف وجود المرتزقة في الصراعات في ليبريا وكوت ديفوار، لأن هذه الأنشطة لا تقتصر على الإسهام في زعزعة الاستقرار الداخلي لهذين البلدين فحسب، وإنما تشكل تهديدا للاستقرار والأمن لسيراليون وغينيا وغيرهما من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وهي تعوق كذلك، وصول المنظمات والوكالات الإنسانية إلى المناطق التي يتواجد فيها اللاجئون والمشردون داخليا.

ولذلك، فإننا نؤكد من جديد الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في البيان الرئاسي (S/PRST/2002/36) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن الحالة في ليبريا، إلى

دول المنطقة لمنع الأفراد المسلحين من استعمال إقليمها الوطني لإعداد وشن الهجمات على البلدان المجاورة. كما نؤيد الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل وضع حد لممارسة استعمال المرتزقة بما في ذلك الجنود الأطفال في الصراعات في غرب أفريقيا.

وأود أن أذكر الاقتراحات التالية لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمال المرتزقة في هذه المنطقة من القارة الأفريقية ومكافحته واستئصاله.

وينبغي مراعاة الدروس المستفادة من عملية نزع السلاح في سيراليون بغية الاضطلاع بأعمال مماثلة في ليبريا وكوت ديفوار. وينبغي أن يعتبر جمع الأسلحة الزائدة عن الحد وتدميرها جزءا لا يتجزأ من اتفاقات السلام في المنطقة دون الإقليمية. وسيكون إشراف المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لأنشطة نزع الأسلحة وتدميرها ضمانا لمنع التراكمات المفرطة لهذه الأسلحة وما لها من آثار مزعزعة للاستقرار.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في سيراليون، لأن عدم توفر الموارد المالية يعني أن عددا لا بأس به من الشباب سوف ينتقل إلى مناطق الصراع في المنطقة التي يتمكنون فيها من الحصول على دخل عن طريق استخدام الأسلحة. ويتعين على مجلس الأمن أن يؤيد استعمال برامج من هذا النوع في ليبريا وكوت ديفوار.

ويتعين على بلدان غرب أفريقيا أن تقوم بتعزيز آليات التشاور السياسي بغية معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وظاهرة المرتزقة. ويجب أن تستخدم المنتديات التي توفرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وعملية الرباط استخداما كاملا لفائدة الأمن والسلامة والاستقرار والسلام في المنطقة دون الإقليمية.

ويجب أن يراعي مجلس الأمن السياق الإقليمي للصراع في ليبريا وكوت ديفوار وتعزيز آليات التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التوصل إلى حلول سلمية لحالات الأزمات هذه.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير المكسيك لوفد غينيا لقيامه بإعداد وإجراء المفاوضات المتعلقة بمرفق مشروع القرار الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وعلى الاقتراح الذي قدمه.

المتكلم التالي في قائمتي معالي السيد بيير أوشو وزير الدولة للدفاع في بنن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوشو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن أخلص وأحر تهانينا لأخينا وزير خارجية غينيا، الذي يتشرف برئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر الحساس، شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، وبشكل خاص في ضوء الخطورة المتقدة للوضع السياسي الدولي الراهن، الذي يعلم الجميع أنه يستقطب الأزمة العراقية على نحو كامل تقريبا. وإذا ما لاحظنا الخطاب الذي ألقي منذ ساعات، نرى أننا بعقد حلقة عمل مثل هذه نخاطر بأن تبدو هذه المناسبة في غير محلها. إلا أن الأمر لم يكن كذلك لحسن الحظ، إذا ما اعتبرنا عدد المشتركين ومركزهم، ولا سيما الحضور الفعال للأمين العام كوفي عنان أثناء افتتاح هذه الجلسة.

أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالإلهام الإيجابي لوزير خارجية غينيا – رئيس مجلس الأمن – على إدراج

موضوع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستخدام المرتزقة، وهو موضوع يثير قلق دول غرب أفريقيا، لكي تنظر فيه هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة.

إذ أتكلم بعد عدد من المتكلمين حول الموضوع المعروض علينا للنظر فيه بشكل فردي وجماعي، لا يوجد لدي الكثير الذي أقوله. الأمور الأساسية قيلت، ولا سيما على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية للسنغال، الذي أود أن أؤيد علنا نهجه واستنتاجاته وأفكاره الهامة جدا، كما أؤيد البيان الهام للأونرابل ممثل المملكة المتحدة.

ترى بنن أننا لا ينبغي أن نسترسل في إلقاء الخطب بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بل ينبغي أن ننظر في القيام بأعمال محددة فعالة. وفي ذلك السياق، ترى بنن أننا ينبغي أن نتناول السبب الجذري والأسباب الأساسية لويلتين هما انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستخدام المرتزقة. ومقترحاتنا المحددة في ذلك الصدد هي كما يلي.

لا بد أن نضع اتفاقية دولية تقصر بشكل صارم شراء أسلحة الحرب الخفيفة على الدول والجيوش الوطنية، وترمي بشكل خاص إلى تحقيق إمكانية تعقب الأسلحة وتوريدها عن طريق القنوات الرسمية.

وثانيا، ينبغي أن نضع على الصعيد الدولي نصوصا تتصل بتفكيك الأجهزة والشركات والشبكات الدولية التي تبيع الأسلحة وليس لديها المركز الرسمي أو المتفق عليه لتصدير أسلحة الحرب الخفيفة هذه. وبنن تسترعي انتباه جميع المشاركين إلى أن البلدان الفقيرة كبلدنا لا تتوفر لديها التكنولوجيا ولا السوقيات لبيع الأسلحة أو صنعها أو تنظيم تدفقاتها أو إيصالها. ولهذا، إن البلدان التي تتوفر لديها هذه التكنولوجيا وهذه السوقيات، من حيث صنع الأسلحة ونقلها وشحنها وإيصالها، تعتبر بوضوح مسؤولة مسؤولية كاملة في هذا الصدد.

ثالثا، يتعين علينا في الأمم المتحدة وضع اتفاقية لحل الشركات والوكالات المتخصصة بأنشطة تقديم الخدمات العسكرية المزعومة التي ما هي إلا شركات رسمية لتقديم المرتزقة والميليشيات والجيوش الخاصة. وهذه الشركات موجودة ومزدهرة في بلدان الشمال. وفي بعض بلدان الجنوب، نجد أن هذه الشركات قد أنشأت منشآت وبدأت في أعمال التجنيد عن طريق إعلانات تنشر بالطرق القانونية. لماذا الحال على هذا النحو؟ لأننا نشهد حاليا بشكل متزايد أعمالا تعترف بهذه الشركات على أساس أنها من مقدمي الخدمات الوقائية الحكومية والخدمات الوقائية للمؤسسات الرسمية في حين في واقع الأمر أن هذه الشركات التي تقدم خدمات القتل وزعزعة الاستقرار ما هي إلا منظمات مرتزقة.

لذلك ينبغي أن نعترف أن تقييمنا لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستخدام المرتزقة ينبغي من الآن فصاعدا أن يتضمن بوضوح تمكين الدول بجعلها مسؤولة، بما في ذلك المجموعات من الرعايا، حيثما يجري تعريف هذه المجموعات باعتبارها مجموعات مرتزقة. ولا ينبغي الاحتكام إلى المسؤولية الشخصية للأفراد الذين اختاروا الانخراط في نشاط غير قانوني أو غير مشروع، حتى لو كان هذا النشاط هامشيا. لن يكون بإمكانهم بعد الآن تجنب مسؤولياتهم إزاء الدولة. وسيتعين علينا الاعتراف بأن الأشخاص، المعترف بأنهم مرتزقة قادمون من بلد معين يظهرون في الوقت ذاته مسؤولية الدول لعدم قدرتها على السيطرة على مؤسساتها أو رعاياها الذين يمارسون أنشطة غير مشروعة بالخارج.

والاقتراح الرابع هو أن مجلس الأمن ينبغي أن ينشئ فريق عمل يصمم وينظم وينفذ حملة إعلامية على الصعيد الدولي مضادة للحملة التي نشهدها منذ فترة والتي تميل إلى الإشادة بأنشطة المرتزقة أو عدم تجريمها. ونقرأ في الصحف بشكل متزايد – كما فعلت في طريقي إلى نيويورك أمس –

مقالات متخصصة مفادها أن البلدان الفقيرة بسبب ضعفها وافتقارها للمال غير قادرة على تنظيم أمنها، ونتيجة لذلك من المشروع أن تلجأ إلى استخدام الخدمات والوكالات المتخصصة في مسائل الأمن. بيد أن تلك الشركات هي ذاتها التي تقدم الخدمات للمجموعات السياسية التي تعمل على بث عدم الاستقرار في المؤسسات الشرعية داخل الدول.

واقتراحي الخامس - وهو اقتراح ذو طبيعة عامة - هو تناول السبب الجذري لهاتين الويلتين. وأقصد بتناول السبب الجذري أنه ينبغي أن يكون مفهوما أن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستخدام المرتزقة يترعرع حيثما وجد البؤس والفقر وانعدم وجود النظام السياسي والديمقراطية المؤسسية. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة يرتبط بالتخلف المستوطن الذي يضرب بأطنابه في معظم بلدان الجنوب وفي المنطقة دون الإقليمية التي أنتمي إليها.

ونتيجة لذلك، تظهر مرة أخرى المشكلة العالمية للمساعدة الإنمائية. وفي إطار البحث عن حلول فعالة لتلك المشكلة، هناك مشكلة المساعدة للجيوش ولقوات الشرطة الوطنية في البلدان المتخلفة النمو. واليوم، فإن اتفاقات التعاون التي تم إبرامها، سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد المتعدد الأطراف، تستبعد بوجه عام وعلى نحو منتظم مؤسسات الشرطة والجيش من أهدافها، بذريعة أن تلك مؤسسات تعنى بسيادة الدولة وأن ذلك التعاون يقتصر على الجوانب الاقتصادية والفنية والمالية، ضمن أمور أخرى.

ولكن كيف يمكننا أن نهيئ الظروف التي تمكن الجيش الوطني من السيطرة على الموقف داخل حدود بلد ما، ومواجهة الاعتداء وحماية مؤسسات الدولة، إذا كان ذلك الجيش نفسه غير مجهز جيداً، وغير مدرب، جيش لا يحترم الدستور ومؤسسات الدولة في عمله؟ وينطبق الأمر نفسه على الشرطة والشرطة الوطنية فيما يتعلق بالأمن العام.

ونتيجة لذلك، من المناسب على نحو متزايد أن نفكر بجدية كبيرة في مسألة تجهيز الجيوش الوطنية وقوات الشرطة الوطنية وتسليحها وتدريبها فنيا لكي تصبح مؤسسات تخدم سيادة القانون، وفي حال تهيئة هذه الظروف، يمكننا بطبيعة الحال أن نقدم قدرا كافيا من العون إلى البلدان التي تتطور فيها العملية الديمقراطية على نحو متسق، ومساعدة البلدان التي نلاحظ فيها بذل جهود ملموسة وجادة تستهدف الحكم الرشيد. والحكم السيئ، وتهميش جزء من السكان، ووضع المفكرين خارج المجال السياسي يكوّن شعورا بالإحباط. ومرة أخرى، تلك تربة خصبة لتجنيد المرتزقة والراغبين في حمل السلاح لإحداث تغييرات سياسية من خلال العنف وزعزعة الاستقرار.

وأختتم بياني بالإعراب عن الأمل في تقديم المساعدة الضرورية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تمكينها من إتمام متابعة تنفيذ الوقف الاختياري وجميع أنشطة الإشراف الأخرى التي تضطلع بها اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير الدولة للدفاع في بنن على العبارات الطيبة الموجهة إليّ وعلى اقتراحاته التي جاءت في الوقت الملائم.

المتكلم التالي على قائمتي معالي السيد جان دو ديو سومدا، وزير التعاون الإقليمي في بوركينا فاسو. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سومدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وعلى الطريقة الجديرة بالإعجاب التي تمارسونها في الاضطلاع بمسؤولياتكم الجسام، لا سيما خلال هذه الفترة من المداولات الصعبة التي يوضع فيها مستقبل العالم على المحك. ويود وفد

بوركينا فاسو أن يضيف إلى تلك التهاني، شكره على مبادرتكم الممتازة لتنظيم حلقة العمل هذه عن موضوع ذي إلحاح شديد لأفريقيا، لا سيما لمنطقتنا دون الإقليمية.

خلال السنوات القليلة الماضية، أثار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عددا من الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم وزاد من حدها. وقد تسبب ذلك الوضع في شعور البشر بعدم الأمن على نحو غير مسبوق في تاريخنا، وفي آثار خطيرة خاصة على النساء والأطفال، أضعف أفراد المجتمع.

وبعقد أكبر مؤتمر حتى الآن بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١، أعربت الأمم المتحدة عن قلق عالمي بشأن التهديد الذي تشكله هذه الآفة للسلام والأمن الدوليين. ولم تف نتائج ذلك المؤتمر على نحو تام بتوقعات بلدان متضررة من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكنها مكّنت البلدان المشاركة من وضع خطة عمل. ويجب أن نتابع تلك الجهود بمبادرات أخرى تستهدف ضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل.

وفي ذلك الصدد، ترحب بوركينا فاسو بالاجتماع الأول المقبل لفترة السنتين الذي ينعقد لمتابعة مؤتمر تموز/يوليه ٢٠٠١، ويمكننا من تقييم التقدم المحرز. وبينما ننتظر التوصيات التي ستصدر عن ذلك الاجتماع، ينبغي أن توفر المناقشة الجارية هنا الآن فرصة لمجلس الأمن لتجديد تأييده لعملية مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم بأسره. وعلاوة على ذلك، تتوقع منطقتنا دون الإقليمية أن يؤيد المجلس المبادرات الجارية حاليا في غرب أفريقيا لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وقد بزغت من فورها ظاهرة جديدة في غرب أفريقيا: استعمال المرتزقة. وفي الحقيقة، إن الأزمات التي ظهرت مؤخرا في المنطقة دون الإقليمية كشفت عن هذه الظاهرة وأظهرت أنه حتى الحكومات تستخدمهم لقمع أعمال التمرد الداخلي أو للقضاء على الأزمات. والمرتزقة مصدر لانعدام الأمن، فهم ليسوا بعيدين عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ بل على العكس من ذلك أنهم يسهلونه وهم بطبيعة الحال نشطاء في استحداث بيئة مؤاتية له.

وبتكريس مناقشة اليوم لهذا الموضوع، فإن مجلس الأمن يذكرنا جميعاً مرة أخرى بمسؤولياتنا وبالحاجة الماسة إلى احترام روح ونص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المرتزقة. ومن الملائم إرسال إشارة قوية لأولئك الذين يستعملون ويدربون المرتزقة مفادها أنه يجب عليهم إنهاء تلك الممارسة من دون تأخير وأن يحجموا عن التورط فيها في المستقبل.

وما فتئت بوركينا فاسو تؤكد رغبتها في العيش بحرية وسلام داخل حدودها وكذلك في كل الدول الأخرى. ولكن ينبغي أن نؤكد هنا أن الصراعات المسلحة وأعمال التمرد التي اندلعت في بعض البلدان المجاورة لبوركينا فاسو قد أدت بطبيعة الحال إلى تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في تلك المناطق وانتقالها إلى بلادنا، مما نجم عنه نوع من الجريمة العابرة للحدود وتعميق عدم الأمن لبلدنا وللمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

إن الموقع الجغرافي لبلادنا يجعل السيطرة على الحدود أمراً صعباً، مما يتطلب تعاوناً فعالاً مع البلدان المجاورة لمحاولة القضاء على حالة عدم الاستقرار تلك.

وللحد من هذه الحالة التي نواجهها على أساس يومي والتي تخلق نوعاً من انعدام الأمن على كلا الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، فقد شاركت بوركينا فاسو مشاركة فعالة في العملية التي أدت إلى الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وقد جرت تلك العملية يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في

أبوجا أثناء الدورة ٢١ لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي هذا الإطار المتعلق بالبحث عن حلول لمشاكل انعدام الأمن أولت بوركينا فاسو اهتماماً كبيراً على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي لكل الإجراءات والاجتماعات الجارية التي قد تسهم بشكل فعال في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات لتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف. فأولاً، في عام ١٩٩٤، استقبلنا بعثة من الأمم المتحدة لتقييم حالة الاتجار بالأسلحة الصغيرة في منطقة الساحل والصحراء. وذهبت هذه البعثة، ذات الطابع دون الإقليمي، أيضاً إلى النيجر وكوت ديفوار ومالي. وثانياً، في عام ٢٠٠١، كان من الضروري مراجعة تشريعات الأسلحة والذخائر المدنية في بوركينا فاسو بوصفها أفضل وسيلة لمكافحة كافة الأعمال غير القانونية في هذا المجال. وكان هذا يعني تشديد جميع التدابير والجزاءات المحددة في البداية في النصوص السابقة. وثالثاً، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، أنشأنا لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ورابعاً، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أنشأنا هيئة عليا للإشراف على استيراد الأسلحة واستعمالها، تدعم أعمال اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة بالمعلومات التي يمكن توفيرها عن الحالة المادية والجغرافية لهذه الأسلحة المستوردة. وقبلت بوركينا فاسو، لإبداء التزامها بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، بالرغم من ظروفها المالية الصعبة أن تكون مقراً لمنطقة المراقبة ومجموعة المتابعة رقم ٢، وهي المنطقة التي تضم مالي والنيجر وكوت ديفوار وبوركينا فاسو. ورئيس المنطقة في بوركينا فاسو موجود هناك منذ عام ٢٠٠١. وتم إنشاء هذه المنطقة رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وقد شاركت بوركينا فاسو بنشاط في كل الاجتماعات الخاصة بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي عقدت في المنطقة دون الإقليمية، وكان أهم تلك الاجتماعات مؤتمر معني بمنع الصراعات ونزع السلاح والتنمية في غرب أفريقيا، عقد في باماكو خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، واجتماع للخبراء عقد في الفترة من ٨ إلى ١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ في يوماسوكرو بشأن آلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجريمة العابرة للحدود، وحلقة عمل نظمت في أكرا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ حول إنشاء سجل وقاعدة بيانات بشأن الأسلحة الصغيرة للدول الأعضاء في الجماعة، وحلقة عمل في أبوجا، عقدت في الفترة من٢٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لوضع برنامج لتدريب مدربي القوات المسلحة وقوات الأمن على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، ومؤتمر وزاري عقد في باماكو خلال الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من أجل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه، وبرامج تدريب تتعلق بمراقبة الحدود وتحديد الأسلحة، نظمتها دائرة الجمارك في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١.

وعلى المستوى الإقليمي شارك بلدنا في اجتماع للمجموعة الأفريقية والخبراء الأفريقيين بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في أفريقيا، تم عقده في كمبالا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وفي اجتماع لخبراء الأسلحة الصغيرة، نظم في أديس أبابا خلال الفترة من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

وعلى المستوى الدولي، شاركت بوركينا فاسو بنشاط في فيينا خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ في وضع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لثلاثة بروتوكولات إضافية لاتفاقية فيينا،

وخاصة البروتوكول المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وعناصرها وذخائرها. وكانت بوركينا فاسو أيضاً أول بلد أفريقي يصدق على هذا البروتوكول.

وشاركنا أيضاً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك خلال الفترة من ٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

في الختام أود بصفة خاصة أن أؤكد أنه في كل هذه الإجراءات التي اتخذت على المستوى الوطني، جرى بذل الجهد المالي للمشاركة في كل هذه الاجتماعات التي ناقشت المشكلة الحادة المتعلقة بمكافحة انتشار وتصدير واستيراد وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع. وهذا يثبت، إن احتاج الأمر إلى إثبات، التزام بوركينا فاسو الراسخ الآن على مدى ١٥ عاماً بمكافحة هذه الآفة بكل الوسائل الممكنة.

ولا تزال بلادي مقتنعة بأن مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة لا يمكن أن يجري على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، أو حتى على المستوى الوطني وحده. ففرص النجاح تكمن فقط في التعاون والتضافر لجهود المجتمع الدولي بأسره. ويبين الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الإرادة القوية لدى المنطقة دون الإقليمية لتجميع إمكانياتها لمكافحة هذه الآفة التي توقع الكثير من الضحايا بين مجتمعاتها المدنية في كل يوم. ولكننا لا نستطيع أن ننجح بدون دعم سوقي ومالي من شركائنا الإنمائيين.

ومن ثم فإن لمجلس الأمن على نحو فريد دوراً حاسماً يؤديه وينبغي أن يشارك في المساعدة على استئصال هذه الظاهرة التي تقوض دعائم التنمية، التي هي أساس السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد وزير بوركينا فاسو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم يا سيدي لتوجيهكم اهتمام مجلس الأمن لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة الارتزاق ولتنظيمكم حلقة العمل هذه بمساهمة وزراء من المنطقة دون الإقليمية وممثلين للاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتُظهر المناقشة منذ صباح اليوم وجود هاتين الآفتين في كل مكان، غير أن لهما تأثيراً خاصاً على غرب أفريقيا، وهما تهددان السلام والأمن. كما أنهما تقوضان التنمية الاقتصادية، وتكمنان في صميم كثير من التجاوزات، وتشكلان انتهاكات لحقوق الإنسان. وكثيراً ما يوجد ارتباط بين هذين الخطرين. فالمرتزقة وغيرهم من الجماعات المسلحة الأخرى يستفيدون من سهولة سبل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من أجل اقتناء كميات كبيرة من الأسلحة بأسعار كثيراً ما تكون رمزية، ومن ثم يحتفظون بقدرتهم على الإيذاء.

ونرى أيضاً في حالات ما بعد انتهاء الصراع وفي سياق جهود السلام الهشة أنه ما لم يتم التغلب على هاتين الظاهرتين في الوقت المناسب فإنهما تظلان عقبة دائمة أمام استراتيجيات السلام والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. والواقع أننا رأينا أن المرتزقة متى وُجدوا في اقتصاد الحرب الذي يستند في أغلب الأحوال إلى استغلال الموارد الطبيعية المربحة مثل الماس أو المخدرات أو غيرها من أشكال الاتجار غير القانوني، فإنهم لا يجدون صعوبة على الإطلاق في تجنيد قواهم والحصول على كميات كافية من الأسلحة الصغيرة لمواصلة القيام بأعمالهم الشائنة.

وثمة قاسم مشترك بين هاتين الظاهرتين يتمثل في طبيعتهما العابرة للحدود. فنحن نرى الممرات الأرضية والطرق الجوية التي يستخدمها المتجرون بالأسلحة الصغيرة

تتقاطع طولاً وعرضاً عبر المنطقة دون الإقليمية ومجموعات المرتزقة . فهذه الأنشطة لا تعرف الحدود. بل تستخدم بلداً ما قاعدة لفظائعها، ثم تقوم تدريجياً بتصدير الصراع واقتصاد الحرب إلى المنطقة دون الإقليمية برمتها.

وأود أولاً أن أتطرق إلى أنشطة المرتزقة، ثم إلى الكلام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما أهما ظاهرتان مرتبطتان. ولسهولة التناول، سأفرق بينهما في بياني.

إن آلافا من المقاتلين يجوبون مناطق الصراع في المنطقة دون الإقليمية – انطلاقا من ليبريا إلى سيراليون وعبر كوت ديفوار – خارج نطاق السيطرة تماما في كثير من الأحيان. وهؤلاء هم المرتزقة بدون حدود الذين لا يخلفون وراءهم سوى الدمار والفظائع والسطو والقتل والاغتصاب والاعتداءات من كل نوع، بما في ذلك ما ترتكبه في سيراليون ما تسمى بـ ''الأكمام القصيرة'' و ''الأكمام الطويلة''. لذلك، كان لا بد لنا أن نتساءل لماذا يتكرر حدوث هذه الظاهرة في غرب أفريقيا أكثر من غيرها من المناطق. وأود أن أقدم تعليلا واحدا: إنها الحرب الأهلية الأولى في ليبريا.

إن المقاتلين في ذلك الصراع الدموي لم تجر أي محاولة لإعادة إدماجهم في المجتمع أو حتى نزع أسلحتهم. ولم يرق المجتمع الدولي إلى مستوى مسؤولياته. وقد اكتفى عدد من هؤلاء المقاتلين بإعادة ترتيب انتماءاتهم في الصراع الدائر في سيراليون، إما بوصفهم من متمردي القوات المسلحة الثورية، أو باعتبارهم جزءا من ميليشيا قوة الدفاع المدني. وفيما يتعلق بمتمردي القوات المسلحة الثورية، فقد حصلوا بلا شك على دعم حكومة ليبريا، وهو ما تبينه تقارير أفرقة الخبراء المعنيين بسيراليون وليبريا. وقد رد مجلس الأمن بفرض جزاءات على حكومة ليبريا. والقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، الذي تجدد بوصفه القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، يطالب سلطات ليبريا بقطع جميع العلاقات مع القوات المسلحة الثورية. وكان ذلك القرار ضروريا، إلا أنه غير كاف. فلن يختفي أولئك المرتزقة، حتى بعد اختفاء تلك القوات كجيش من المتمردين.

واليوم، فإن المرتزقة الليبريين في الغالب – ولكن أيضا المرتزقة من سيراليون – هم الذين يتصارعون في الجزء الغربي من كوت ديفوار. وذلك صراع بين الليبريين، وليس صراعا بين شعب كوت ديفوار. ويمثل أولئك المرتزقة عائقا لعودة السلام. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن وقف إطلاق النار يُحتَرم في بقية أنحاء البلد.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لهذه الظاهرة، وقد عقدت فرنسا العزم على الاضطلاع بدورها. ما الذي يتعين علينا عمله، إذا؟ إن الالتزام الأول عند التصدي لاستخدام المرتزقة هو احتواء هؤلاء المرتزقة بوجود عسكري فعال. وقد أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو، إلى ''حفظ السلام القوي''، وهذا تعبير جيد جدا باللغة الانكليزية. وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد طبقت حفظ السلام القوي بنجاح ضد القوات المسلحة الثورية. والقوات الفرنسية تتصرف اليوم على نفس المنوال في كوت ديفوار ضد حركات المتمردين في الجزء الغربي من البلد. لكن حفظ السلام القوي ليس سوى مرحلة أولى. ويستلزم الحل الطويل المدى الوحيد وجود برامج حقيقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي سيراليون، تمكنت الأمم المتحدة من تسريح وإعادة إدماج ما يزيد على ٠٠٠ ٤٦ من المقاتلين. ولا بد أن تكون ليبريا ميدان العمل التالي. ولا يوجد سبيل آخر لتفادي اشتعال نيران الصراع في بلدان أخرى بالمنطقة على غرار ما يحدث اليوم لسوء الحظ في كوت ديفوار.

أود الآن أن أتطرق بكلمات قليلة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. لا بد لنا أن نعمل على

المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل القضاء على الأسواق غير المشروعة والإمدادات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتوفرة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والتي تساعد على زعزعة استقرار المنطقة.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أطلقت فرنسا مبادرة لإبرام صك دولي بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووضع العلامات عليها. وكان هدفنا تعريف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وفرنسا تشعر بالارتياح للعمل الذي أنجزه – انطلاقا من المقترحات المشتركة التي قدمتها فرنسا وسويسرا – فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بهذا الموضوع فيما يتعلق بجدوى هذا النوع من الصكوك الدولية. ويحدونا الأمل في أن تكون هناك مفاوضات طويلة المدى للتوصل إلى اتفاقية دولية في هذا المجال.

وتود فرنسا أن تؤكد على أهمية أن تتخذ الدول المنتجة مواقف مسؤولة. وعليها أن تسن تشريعات صارمة لمراقبة الصادرات، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

وكل هذه الإجراءات الأساسية يتم تنفيذها أو استكشافها حاليا في إطار برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الأول للأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه المقبل ينعقد هذا المؤتمر، الذي يعقد كل سنتين، حيث سيكون فرصة لإجراء استعراض أولي للعمل الجاري تنفيذه. وهناك اجتماع آخر، يعقد في عام ٢٠٠٥، سيسمح لنا بالبدء في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦. وقد دعم مجلس الأمن هذه الجهود، وهو ما ينبغي أن يفعله هو والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالجهود المبذولة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، أيدت بلادي منذ البداية الوقف الاختياري على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي شباط/فبراير الماضي، أعلنت فرنسا عن تجديد إسهامها في برنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتمثل المهمة المحددة لهذا البرنامج في تنفيذ الوقف الاختياري. فضلا عن ذلك، تدعم فرنسا منذ عام ٢٠٠٠ عمليات مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في لومي.

إلا أنه لا بد من تعزيز فعالية هذا الوقف الاختياري، لا سيما فيما يتعلق بمنح الاستثناءات وشهادات المستعمل النهائي غير القابلة للتزوير. وتأمل فرنسا أن يُقصِر الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طلبات الاستثناء للواردات والمقدمة من الدول على تلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة لتلك الدول.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، أود أن أتعرف على تقييم الشركاء للتقدم المحرز في تنفيذ الوقف والمقترحات المقدمة لتعزيز فعاليته.

بالنسبة للمساعدة المقدمة في إطار برنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية لتنفيذ الوقف الاختياري الذي أعلنته تلك الجماعة الاقتصادية، فإن لها دورها الخاص في الأنشطة التنفيذية. وتتعلق تلك الأنشطة بقيام كل من الدول المشاركة في هذا الوقف الاختياري بإنشاء لجنة وطنية وسجل للأسلحة الصغيرة. ويستلزم ذلك أيضا تدريب قواتها الأمنية، وتنسيق تشريعاتها وتجميع الأسلحة المصادرة وتدميرها. ونرى أن النتائج التي تحققت مشجعة. فقد تم إنشاء ١٢ لجنة وطنية في ١٥ بلدا مشاركا. ومع ذلك، ينبغي أن تبذل جهود إضافية حتى يكون بوسع هذه اللجان أن تبدأ عملها.

وأتوجه بسؤال أخير إلى ممثلي الأمين العام.

من الواضح أن منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية مهددة بعدد من الصراعات، وخاصة الحالتين قيد النظر اليوم، وأعني بهما انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة. أليس من المناسب للأمانة العامة أن تعد للمجلس تقريرا عن المخاطر المحددة القائمة في هذه المنطقة دون الإقليمية كما أشار السيد عنان نفسه في تقريره المقدم في صيف عام ٢٠٠١ عن مسألة منع نشوب الصراعات؟ فمن شأن هذا التقرير أن يبرز الأبعاد العابرة للحدود التي تنطوي عليها الصراعات المدرجة بالفعل في جدول أعمال مجلس الأمن. ويمكن الاستناد أيضا إلى المعلومات ذات الصلة المتوفرة لدى الأمانة العامة والجهات الفاعلة المختلفة في الميدان، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى وجه الخصوص، كان يمكن أن يركز التقرير على مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة، حتى ولو أن المسائل الأخرى - خصوصا المسائل الإنسانية، على سبيل المثال، ستكون جزءا من تلك المناقشة.

وأعتقد أن هذا العمل من شأنه أن ييسر متابعة هذه المسألة الهامة التي ينظر فيها مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أطلب من المدير الإقليمي لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية أن يرد بإيجاز على بعض الأسئلة التي أثارها ممثل فرنسا.

السيد سال (تكلم بالفرنسية): أود فقط أن أضيف ملاحظة صغيرة إلى بيان ممثل فرنسا، بأن أقول إنه في الواقع مر بعض الوقت منذ أن اتصلنا آخر مرة ببلده، عندما قيد برنامجنا ١٢ لجنة وطنية من ١٥. وقد مضينا خطوة إلى الأمام منذ ذلك الحين، بإنشاء لجنة وطنية في بنن. وبالتالي لدينا الآن ١٣ لجنة وطنية من بين ١٥.

أما فيما يتعلق بتشغيل اللجان الوطنية، متى ما وقع رؤساء الجمهوريات على الأوامر، وأنشأ الوزراء أو رؤساء الحكومات اللجان الوطنية، فإننا نخطط لأن نوفر على الفور الموارد المالية اللازمة لتتمكن من البدء في أنشطتها. وما متى ما اعتمدت الوثائق واتخذ الإجراء التنفيذي، فإننا نخطط لأن نمول على الفور اللجان الوطنية حتى تصبح عاملة.

وثمة نقطة ثانية أعتقد أنه ينبغي تذكرها وهي شهادات المستعمل النهائي. فهذه المسألة كثيرا ما تظهر، وهناك احتمال لتزوير تلك الشهادات. ولذلك فإن ما أود أن أقترحه في الأشهر المقبلة في الاستعراض في برنامج نشاطنا - وإن لدينا استعراضا مشتركا يضطلع به برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - هو أننا أن ندرج في جدول أعمالنا إجراء استعراض لشهادة المستعمل النهائي لتحسينها وجعلها أكثر قابلية للاعتماد عليها للوفاء بالمسائل التي أثيرت من فورها.

وفيما يتعلق بالمخاطر المعينة في المنطقة دون الإقليمية، فقد كان عقد اجتماع للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل فترة لا تتجاوز الشهر في داكار، اعتمدت بعده فكرة إجراء دراسة عن مستقبل المخاطر الأمنية في المنطقة دون الإقليمية سيجري تنسيقها مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في غرب أفريقيا السيد ولد عبد الله.

وهذه كلها أمور تجري دراستها حاليا، ويسرني أن فرنسا وضعت إصبعها بالضبط على الموضع المطلوب. ولا أقول وضعت إصبعها على موضع الألم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدير الإقليمي لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية على توضيحاته.

السيد أكونا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أرحب بعقد هذه المناقشة العلنية التي نظمت في شكل حلقة عمل، وتلك صيغة تستخدم في التعامل مع مواضيع ذات اهتمام فائق في المجلس والمجتمع الدولي بسبب أهميتها في المجالات الإنسانية، والسلم والأمن وفي تنمية الشعوب.

ولا يسع شيلي إلا أن تشارك في الشعور بالقلق العميق إزاء أثر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات التي تحدق بغرب أفريقيا وأثر زيادة التدخل غير المشروع من قوات المرتزقة في هذه الصراعات. وتسهم تلك الممارسات إسهاما كبيرا في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بين المقاتلين والسكان المدنيين المتضررين.

وفي هذا الصدد، كما ذكر الأمين العام بوضوح صباح اليوم، تكتسب مسألة مشاركة الأطفال في الصراع المسلح أهمية جدية بشكل خاص. وإننا نؤيد مناشدته لدول المنطقة دون الإقليمية لتنفيذ الصكوك الدولية التي تحظر هذه الممارسات ووضع الآلية اللازمة لمعالجة المشكلة.

وكما قلنا في المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدت في مؤتمر الأمم في عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، نعتقد أن من الضروري ليس لمناطق مثل غرب أفريقيا فحسب ولكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره وضع قواعد تقصر على نحو قاطع تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على الصناع المسجلين بشكل قانوني والوكلاء التجاريين المرخص لهم بشكل قانوني. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأنه ينبغي لنا أن نعطي الصدارة للقيود على حرية التجارة.

وفيما يتعلق بمسألة مد غرب أفريقيا بالأسلحة الصغيرة، فإن شيلي تدعم المبادرة المتمثلة في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين دول المنطقة للكشف عن الأفراد والكيانات المتورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ومراقبة أولئك الأفراد وتلك الكيانات والذين يدعمون أنشطة المرتزقة في غرب أفريقيا.

وبالمثل، يسلم بلدي بأنه يجب على دول المنطقة أن تلتزم التزاما قويا بالتنفيذ الفعلي للوقف الاختياري المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٨. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب إيلاء اعتبار خاص لتوصيات المؤتمر الأفريقي الأخير المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١.

ومن وجهة النظر العالمية، وضع المجلس، عبر السنين، بمساعدة من الأمانة العامة، مجموعة من التدابير لتفادي الآثار المدمرة، على الأقل جزئيا، الناجمة عن الإفراط في تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع، وذلك من خلال تدابير تستتبع فرض حظر على الأقاليم التي يجري فيها صراع وفي حالات منع نشوب الصراعات وعمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام.

ويود وفدي أن يشكر الرئيس على تنظيم هذه الحلقة الدراسية، التي مكنتنا من تبادل الآراء في بحثنا عن حلول فعالة لمعالجة هذا البلاء الذي يضر بمنطقة غرب أفريقيا ضررا بالغا. وصيغة حلقة العمل التي استخدمت في هذه المناسبة، فضلا عن خصائص وملاءمة وزراء الخارجية وغيرهم ممن دعوا إلى المشاركة قد أعطتنا صورة مستمرة من المصدر الأول عن الحالة في منطقة غرب أفريقيا واحتياجاتها. وتلك العناصر ستمكن مجلس الأمن والأمانة العامة، وكذلك الدول الأعضاء، من إعداد عملها بشكل أفضل فيما يتعلق بتلك المسائل الحساسة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل شيلي على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يسعدني أن أراكم مرة أخرى خلال أسبوعين تقريبا وأنتم تترأسون هذا الاجتماع الهام، ونشكر لكم مبادرتكم على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال هذا الشهر لما له من أهمية في مناطق عديدة من العالم، وخاصة في غرب أفريقيا. ويسعدنا أن نرحب بالسادة الوزراء وممثلي المنظمات والهيئات الإقليمية الموجودين معنا اليوم.

يشكل موضوع اليوم متابعة لسلسلة من الجلسات الهامة التي عقدها المجلس حول انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وظاهرة المرتزقة، لما لها من آثار سلبية على منطقة غرب أفريقيا. ونؤكد في هذا المجال على ضرورة احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والحق في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس بصيغته الواردة في المادة ٥١ من الميثاق، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الدول الأعضاء في استحداث النظم الدفاعية الخاصة بها لضمان أمنها الوطني.

يمثل اعتماد المجتمع الدولي لبرنامج عمل مؤتمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في تموز/يوليه ٢٠٠١ خطوة هامة إلى الأمام في مواجهة مشكلة من أكثر المشاكل إلحاحا التي يتعرض لها سلام العالم وأمنه، ألا وهي مأساة الانتشار الجامح والمفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار بها بشكل غير مشروع، والتي تعتبر من أهم أسباب استمرار الصراعات وإذكائها في مختلف أنحاء العالم. كما أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وخاصة في غرب أفريقيا، يزيد حدة العنف ويسهم في تشريد سكان أبرياء ويبث ثقافة العنف ويزعزع استقرار المجتمعات، ومن شأنه أيضا أن يقوض جهود السلام والمفاوضات، ويخلّف آثارا مدمرة على الأطفال والنساء والفئات الضعيفة بوجه خاص ويهيئ مرتعا خصبا لنهب المعادن الثمينة، وهذا يشمل بالطبع منطقة غرب أفريقيا.

ويعتقد وفدي أن السبيل لمعالجة هذه المشكلة بشكل عام، وفي غرب أفريقيا بشكل خاص، يكمن في تشجيع التدابير الرامية إلى استعادة السلام والأمن والثقة بين الدول من أجل تقليل الحاجة إلى اللجوء إلى الأسلحة وتشجيع تدابير اتقاء الصراعات والتماس حلول تفاوضية لها واتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة وحيازتها ونقلها واستعمالها، وإيجاد آلية لمنع توريد هذه الأسلحة إلى كيانات من غير الدول، أي المقاتلين والمرتزقة بالتحديد، وفرض جزاءات على المنتجين وتجار الأسلحة والوسطاء المعروفين الذين يقومون بذلك، وكذلك تقديم الدعم المالي والتقني إلى البرامج الوطنية الرامية إلى إعادة إدماج من جرى تسريحهم من الشباب وأولئك الذين بحوزتهم أسلحة صغيرة بصورة غير مشروعة بعد تخليهم عنها.

وفيما يتعلق بموضوع المرتزقة، فإن وفدي يرى أن الصراعات المسلحة والاتجار بالأسلحة والعمليات الخفية التي تقوم بها دول ثالثة تؤدي، في جملة أمور، إلى تشجيع الطلب على المرتزقة في السوق العالمية، وتأتي أيضا في إطار الطلب والعرض، وتجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، مما يشكل أمورا تثير قلقا بالغا لدى جميع الدول وتشكل انتهاكا للمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. وقد اعتمد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تدين استخدام المرتزقة كشكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول في حالات يكون الهدف منها زعزعة استقرار تلك الدول وانتهاك سلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها. وقد شددت قرارات الأمم المتحدة على منع تدريب المرتزقة وتمويلهم وتجنيدهم، أو إرسالهم من دولة إلى دولة أخرى، وعدم تقديم ما يلزم من تسهيلات، بما في ذلك التمويل، لتجهيزهم وعبورهم. ووصفت هذه القرارات استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني التي تناضل

ضد السيطرة الاستعمارية أو سائر أشكال السيطرة أو الاحتلال الأجنبي بأنه عمل إجرامي.

إن المشاكل السياسية والتراعات بين البلدان المتجاورة، ولا سيما في غرب أفريقيا، أدت إلى نشوب صراعات مسلحة، ووجود المرتزقة حقيقة ثابتة في مختلف هذه الصراعات، مما أدى إلى ارتكاب أعمال وحشية وإطالة أمد الحروب. وعلى الرغم من أن ظاهرة الارتزاق لا تقتصر على غرب أفريقيا فقط، فإن أفريقيا هي القارة التي تعتبر فيها هذه الظاهرة أكثر استمرارا وأشد ضررا، كما استمعنا إلى الكثير من أصحاب المعالي والمندوبين. وينشأ العديد من الصراعات المسلحة في القارة الأفريقية بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي المزمن ووجود موارد طبيعية ثمينة تحاول أطراف خارجية السيطرة عليها عن طريق تشجيع وتسليح حلفائها داخل هذا البلد أو ذاك لتمكينهم من الاستيلاء على السلطة. وفي وقت لاحق، أصبح يشترك في هذه الأعمال مرتزقة يملكون مهارات عسكرية فردية أو شركات خاصة لما يسمى بالأمن العسكري، تستخدم في شكل أكثر تطورا جيوشا صغيرة من المرتزقة المنظمة جيدا لتهدئة الأوضاع في أي بلد من البلدان. ومن الخطأ التفكير في أن شركات الأمن العسكري الخاصة تساعد على كفالة إدارة البلدان التي تعمل فيها.

إن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستخدام المرتزقة تؤدي بالفعل إلى تهديد السلم والأمن في غرب أفريقيا، وغيرها من بقاع العالم. ويعتقد وفدي أن الحديث عن هذه المشكلة في إطارها العام ينطبق حتما على هذا الجزء الهام من القارة الأفريقية. ومما لا شك فيه أنه يتوجب علينا متابعة هذا الموضوع عن قرب واستخلاص الدروس من الأوضاع التي تحدث على أرض الواقع.

وفي الختام، نعتقد أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر لا غنى عنه في تحقيق خير أهداف الأمم المتحدة في السلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا، كما هو الحال في أي مكان آخر في أفريقيا بكاملها، وفي العالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الودية التي وجّهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي هو صاحبة المعالي السيدة سين، وزيرة العمل والتدريب المهني في مالي. أدعوها لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة سين (مالي) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب باسم وفد مالي عن أصدق معاني الشكر لوفد جمهورية غينيا الشقيقة على مبادرته بالدعوة إلى حلقة العمل هذه التي يجريها مجلس الأمن للنظر في مسألة تثير القلق لمنطقتنا دون الإقليمية على مدى ١٠ سنوات تقريباً. وأشير بذلك إلى تداول الأسلحة الصغيرة. وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام لجهوده التي لا تعرف الكلل في معالجة هذه المسألة. كما يتوجه وفدي بالشكر لمختلف المؤسسات التي تكافح انتشار الأسلحة الخفيفة، ويتفق تماماً مع تحليلها.

وأود أولاً أن أشير في إيجاز إلى مبادرتين رئيسيتين اضطلع بهما بلدي فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ففي عام ١٩٩٤، دعا صاحب الفخامة السيد الفا عمر كوناري، رئيس مالي آنذاك، لدراسة المخاطر المتأصلة في تداول الأسلحة الصغيرة على نحو غير مشروع في منطقة الساحل والصحراء غير الإقليمية، وتلقى من الأمين العام دراسة في هذا الشأن. وأدت هذه الدراسة بعد عام إلى صدور قرار للأمم المتحدة عن الأسلحة الصغيرة، أصبح قراراً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تقديم المساعدة للدول من أجل وقف التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمع الأسلحة الخفيفة وتدميرها.

ثانياً، أود أن أشير إلى مبادرتنا، التي أقرّتها الجماعة لاحقاً، باعتماد وقف اختياري لاستيراد وتصدير الأسلحة

الصغيرة. وقد قال الرئيس كوناري في معرض الكلام عن هذا الوقف الاختياري وسماته إن ''الدبلوماسية المالية لا ترى في الوقف الاختياري حظراً قانونياً يقصد به التعدي على سيادة الدول وحريتها في توفير الدفاع، بل تراه عملاً من أعمال الثقة يُظهر للعالم التزام دولنا السياسي الذي لا يحيد بالقضاء على تراكم أجهزة الموت والتدمير، وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا التي تُمتحن بشكل أليم. وهو عمل من أعمال الذكاء الدبلوماسي الذي يؤدي إلى الرقابة الذاتية، وضبط النفس، وإقلاع الدول في هذه المنطقة دون الإقليمية مؤقتاً عن إنتاج الأسلحة أو تلقيها أو تصديرها، كمرحلة تمهيدية ضرورية لتعزيز وسائل الأمن الفعال واتخاذ الإجراءات الإيجابية المرتبطة بنزع السلاح الجزئي في مراحل لاحقة''.

ودعم هذا الوقف الاختياري أمر طوعي ومتاح ليس فقط لدول المنطقة دون الإقليمية، بل لجميع الدول الأفريقية أيضاً. والوقف الاختياري هو في أساسه من تدابير بناء الثقة فيما يتصل باستيراد الأسلحة الصغيرة وتصديرها وتصنيعها. ولتعزيز فعالية ذلك الوقف الاختياري وقدرة الحكومات المعنية على ممارسة أساليب أكثر تشدداً في رصد حركة الأسلحة الصغيرة، يمكن لهذه الحكومات أن تتخذ خطوات إضافية. ويمثل برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية وسيلة أخرى تم اعتمادها. ولن أطيل في الحديث عن هذا البرنامج، الذي تناوله أحد البيانات صباح اليوم.

وقد انقضت خمسة أعوام منذ اعتماد الجماعة الاقتصادية الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة. وبإعلان رؤساء دول الجماعة هذا الوقف الاختياري في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قرروا إيذاء أنفسهم بالامتناع عن استيراد الأسلحة الصغيرة أو تصديرها أو تصنيعها لمدة ثلاث سنوات. ثم تستخدم هذه السنوات الثلاث لإعداد قائمة بالترسانة الوطنية، من أجل استحداث سجلات وطنية ومجتمعية. وقصد بتلك الفترة تمكين مختلف أعضاء الجماعة من اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الحدود ومنع تداول الأسلحة الصغيرة بشكل غير مشروع. وعزز تقييم تم إجراؤه في نهاية فترة السنوات الثلاث المذكورة اعتقاد رؤساء الدول بصواب اختيارهم تجديد الوقف الاختياري لمدة ثلاث سنوات أخرى.

ومن الواضح أنه طالما هناك انتشار غير قانوني للأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية، فإن السلام في منطقة الجماعة سيكون دائماً محفوفاً بالخطر. فدون أن تكون الأسلحة الصغيرة سبباً في الصراعات، إلا أنها تسهم مع ذلك في تفاقمها. فالمشاجرات والمنازعات الصغيرة بين الجيران والفلاحين وأصحاب المزارع كثيراً ما تصبح صراعات مسلحة بين جماعات مهنية – اجتماعية أو جماعات عرقية، ويمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية أو إلى إبادة جماعية. ويكمن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وراء ظاهرة الجنود الأطفال. وقد أدى التكديس الهائل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أن فاق العرض الطلب. ومعنى هذا أن الإمدادات من الأسلحة والذخائر وفيرة للغاية في أزمنة الصراع المسلح.

وقد جعل تنفيذ الوقف الاختياري في الإمكان الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بمشاركة من منتجي الأسلحة. ومع أنه تحقق شيء من الإبطاء في تداول الأسلحة، فما زالت توجد في غرب أفريقيا رغم ذلك ٨ ملايين قطعة سلاح في أيدي حائزين بشكل غير قانوني. ولمنع أية إمكانية لإساءة استعمالها، من الضروري أن تستَرَد هذه الأسلحة غير المشروعة التي يُحتفظ بها في مخالفة للقانون، والتي تسهم في أعمال قطع الطريق وتكوين العصابات المسلحة والقيام بالأنشطة الإجرامية عبر الحدود واستخدام المرتزقة. وعلى المدى الطويل، تعيد هذه العصابات المسلحة تشكيل نفسها

إذا سمحت لها قوة نيرانها بذلك وتكوّن جيوشاً من المرتزقة المستعدين لعمل أي شيء لتهديد سلام البلدان الأخرى وأمنها. وهذه هي الحالة السائدة في منطقتنا دون الإقليمية. والحالة في كوت ديفوار مثال نموذجية لذلك.

ويمكن ملاحظة أن جميع الصراعات المسلحة تحدث حين يشعر طرف أو آخر بأن بمقدوره الدخول في معركة مسلحة بعد تكديس الأسلحة والذخائر التي يمكنه استخدامها أو التي تلقاها من خلال صفقة مع المرتزقة. وبالرغم من الصكوك القانونية الدولية التي تحظر استخدام المرتزقة، يجب ملاحظة أنهم لم يفقدوا أهميتهم لأنهم الآن يستعملون تكنولوجيا المعلومات الجديدة، من قبيل شبكة الإنترنت.

ولتحسين حالة الأسلحة الصغيرة من حيث علاقتها باستخدام المرتزقة، يود وفدي أن يطرح المقترحات التالية. يمكن توخي فرض عمليات الحظر على جميع البلدان المسؤولة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. كما أن إصدار قرار ملزم يحظر استخدام المرتزقة بكافة أشكاله سيكون أمراً قيِّماً. وقد يُتوخى أيضاً تقديم دعم إضافي للجان الوطنية القائمة بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة من أجل إقامة مزيد من المشاريع الإنمائية.

ومن سوء الطالع أن منطقتنا التي كانت موطنا للسلام، تعاني من هذه الحمى التي تكمن جذورها في الفقر وعدم المساواة في توزيع العدالة والبطالة والدخل، والحكم السيئ والافتقار إلى الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة مالي على الكلمات الطيبة التي وجهتها إليَّ وعلى ما قدمته من اقتراحات.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب مرة ثانية سيدي، عن مدى سروري لرؤيتكم ترأسون أعمال مجلس الأمن.

وأعتقد أن الرئاسة الغينية كانت على حق في إبقاء حلقة العمل المعنية بموضوع ''انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشطة المرتزقة: الأخطار التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا'' في برنامج عمل هذا الشهر. فهذه الحلقة تعنى بمشكلة هامة بالنسبة للمنطقة الفرعية، ويرى وفدي كذلك أنها طريقة لتأكيد الأهمية التي يوليها المجلس للمسائل الأفريقية في وقت تتجه فيه كل الأنظار، بطبيعة الحال، نحو العراق. ولذلك، أهنئكم على هذا الإصرار.

وأود أيضا أن أعرب عن مدى تقدير وفدي لوجود شخصيات مرموقة من المنطقة الفرعية ومن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وشعوره بجدوى هذه المناقشة بالنسبة لمستقبل المنطقة الفرعية. وقد مثلت مشاركة الأمين العام أيضا مساهمة هامة.

وقبل التطرق لمواضيع محددة، أود أن أذكر أن وفدي يقدر الدور الإيجابي للغاية الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل السلام والاستقرار في المنطقة الفرعية. ومرة أخرى، نود أن نعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها هذه الجماعة من أجل تعزيز السلام، وخاصة في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس جون كوفور، رئيس غينيا، والقوة التابعة للجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار، التي يجب أن تحظى بدعم كامل من المجتمع الدولي في ما تبذله من جهود.

ومن الأمور المنطقية أن يكرس مجلس الأمن اهتماما خاصا للمشاكل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة غرب أفريقيا، لأنها من أكثر المناطق معاناة من ما يحدثه تراكم هذه الأسلحة من زعزعة للاستقرار. وتعرب بلغاريا عن قلقها البالغ إزاء التراكم المفرط والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بلا ضابط، مما يمثل خطرا هاما للاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا، بصورة مستمرة. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضابط يؤدي إلى تفاقم حالات التوتر العرقية والسياسية القائمة، ويسبب خسائر في الأرواح، ويضعف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين.

ويرحب وفدي بالنهج المتكامل الذي يتخذه مجلس الأمن والأمم المتحدة بهدف الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيما يتصل بغرب أفريقيا.

وتشيد بلغاريا بتنشيط التعاون بين بلدان المنطقة الذي يمثل عنصرا هاما في الاستراتيجية الشاملة التي تستهدف مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضابط. وهذه البلدان تمتلك بالفعل، أداة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهو: الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمعتمد في عام ١٩٩٨. ويجب تحسين فاعلية آلية الرصد المذكورة وأدائها. ويشجع بلدي بلدان المنطقة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير أفرقة الخبراء المعنية بليبريا وسيراليون وتعزيز آليات التنفيذ، بغية وضع حد للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المتصل للجهود التي تبذلها دول المنطقة. وقد يكون من المفيد أن تحيط رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا علما بالإجراءات التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لتنفيذ الوقف الاختياري الخاص بالأسلحة الخفيفة. وقد يساهم ذلك في تهيئة الظروف لتنفيذ الوقف الاختياري بمزيد من الفعالية. وأخيرا، أود أن أذكر أن بلغاريا تؤيد وتدعم الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويمثل تنفيذ عمليات الحظر السارية عنصرا هاما في الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. ويجب أن نذكر أن تقارير أفرقة الخبراء المعنية بسيراليون وليبريا تبين وجود خطط مماثلة للمخالفات، ينظمها نفس تجار الأسلحة، في كثير من الأحيان. وكما يعلم المجلس، فإن أنشطة زعزعة الاستقرار التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لا تقتصر على منطقة غرب أفريقيا، بل إنها تتجاوزها إلى مناطق أبعد. ويرى بلدي أن مجلس الأمن عليه أن ينظر في أفضل أسلوب للتصدي لهذه الظاهرة البغيضة. ونرى أن التغير الهيكلي على غرار الفكرة المطروحة من فرنسا وبريطانيا والمتمثلة في وجود آلية شبه دائمة، أمر مستصوب، لأنه يسهم، بشكل أفضل في رصد تنفيذ الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة.

أما العنصر الثاني في مناقشتنا اليوم وهو: استخدام المرتزقة في الصراعات المسلحة، فإنه يمثل، دون شك، خطرا يهدد السلام في المنطقة الفرعية. ويقوم المرتزقة بدور شائن في الصراعات في المنطقة الفرعية. وكلنا ندرك تماما أضرار أنشطة المرتزقة في كوت ديفوار. ويجب أن ينظر المجتمع الدولي في تكتلات المرتزقة في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا، في الآونة الأخيرة، وتقييم هذه التكتلات. ومن الواضح أن تسوية المنازعات يعتمد على تسريح المرتزقة فورا.

ختاما، أود أن أعرب عن تأييد وفدي الكامل لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد عقب هذه المناقشة

والـذي يمثـل مساهمة مفيـدة في الجـهود المبذولـة للقضـاء علـى هذه الأخطار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلغاريا على كلماته الطيبة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل النيجر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية أن أعرب عن تقديري الحار لجمهورية غينيا، بلدكم، لما أنجزته من عمل ممتاز خلال رئاستها لمجلس الأمن، في تلك الفترة الحرجة للغاية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

ويسر النيجر أن ترى أعضاء مجلس الأمن يكرسون جهودهم اليوم لمناقشة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام المرتزقة في غرب أفريقيا. وكانت سعادة السيدة عائشتو منداودو، وزيرة خارجية النيجر، تود الحضور ومناقشة هذه المسألة مع أعضاء مجلس الأمن، وهي مسألة دعت أهميتها رؤساء الدول والحكومات إلى إعلان، في عام ١٩٩٨، وقف اختياري لهذا النوع من الأسلحة في غرب أفريقيا. وللأسف، نظرا لعدم تمكنها من الحضور إلى نيويورك بسبب ارتباطاتها، طلبت مني أن أنقل إليكم تحياتها الودية وأطيب تمنياتها لكم بالنجاح.

وتشعر النيجر، بسبب موقعها الجغرافي وخبرتها الوطنية الراهنة بأنها جزء لا يتجزأ من جميع المبادرات التي تتخذ في هذا المجال وبأن الطريق الذي سلكناه أيضا بالمساعدة الخيرية من البلدان والمؤسسات الصديقة يمكن أن يوفر بعض الأمثلة المفيدة ضمن إطار منع الصراعات وحلها، بالإضافة إلى توطيد السلام والإعمار في فترة ما بعد الصراع.

ويعلم المجلس أن النيجر على معرفة وافية بالتمرد المسلح. فقد بدأ منذ مطلع التسعينات وما فتئ يؤثر في جزء كبير من إقليمنا، بما في ذلك منطقتي أيير وأزاواك في الشمال ومنطقة مانغا في الجزء الشرقي من البلد.

وقد تعلمنا من تجربتنا الوطنية أنه مهما قيل عن الانتشار غير المشروع للأسلحة واستخدام المرتزقة، فإن النقطة المحورية في البحث عن حل تتمثل أولا وقبل كل شيء في توفر إرادة حقيقية لدى الأنصار الوطنيين لفكرة التعامل السلمي مع الأسباب المتأصلة للصراعات التي يواجهونها. ومن المؤكد أن المساعدة الأجنبية في سبيل ذلك تعد مفيدة جدا، بل وأساسية، إلا أنها تظل مجرد مساعدة. وبفضل تفهم مختلف العناصر الفاعلة الوطنية في النيجر، تم في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٩٨ توقيع اتفاقات بين الحكومة و ١٧ جبهة وحركة دفاع عن النفس، بمساعدة البلدان الصديقة، بما فيها الجزائر وبوركينا فاسو وفرنسا وتشاد. وقد أتاحت لنا هذه الاتفاقات البدء بإجراء جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها. وأدى هذا الإجراء أخيرا إلى تنظيم مناسبة مشعل السلام يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في أغاديز، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الذي أود مرة أخرى أن أعرب له عن امتناني العميق.

ثم كان تصميم وتنفيذ مشروع جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة غيغمي في مانغا. وتم ذلك بفضل مساعدة الأمم المتحدة وفريق الدول المهتمة – وهي ألمانيا وفرنسا والنرويج واليابان – التي كانت تحاول بعث الأمل في ذلك الجزء من النيجر. وقد صمم هذا المشروع منذ البداية وتم تصوره كمشروع رائد، سيتيح لنا نجاحه إحراز تقدم وتكرار تجربته في الأنحاء الأخرى من البلد. وقد عني المشروع بأماكن مثل أيير وأزاواك، إلا أنه انتشر في دوائر متحدة المركز، وكان يهدف إلى التشابك مع المشاريع الأخرى الجارية في باقي غرب أفريقيا وذلك لكفالة تنفيذ مبادرات مماثلة في نهاية المطاف في البلدان الأخرى

الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقامت النيجر منذ فترة وجيزة وعلى غرار هذه العناصر، بوضع مشروع جديد لتوطيد السلام، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومتطوعي الأمم المتحدة ومع التعاون الفرنسي بغية إعادة إدماج ١٦٠ ٣ من المحاربين السابقين وتهيئة ثقافة من السلام والتنمية في المناطق المتأثرة بالصراع.

وقد قادتنا خبرتنا في النيجر إلى التنفيذ التام لاتفاقات السلام وجعله من أولوياتنا الرئيسية. ومن هذا المنظور، كانت إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمحاربين السابقين من أولوياتنا، التي لم تكن عملية السلام لتختتم بنجاح دونها، لأن الشعور بالتخلي بسبب عدم الوفاء بالوعود المالية، جعل الناس نافذي الصبر بل ومتبرمين. ولم يكونوا يرغبون حقا في التقدم؛ بل لقد أدى ذلك إلى حالات قطع الطريق بقوة السلاح. وقُدم هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٤٠٠ ١ مليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٢ مليون دولار) إلى المانحين للنظر فيه.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو لنا أن أحد العيوب الذي ينبغي تقويمه في أسرع وقت ممكن هو ضعف الهياكل الوطنية المسؤولة عن متابعة جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى إعادة إدماج المحاربين السابقين وإعمار المناطق المتضررة.

وتعاني لجنتنا الوطنية لجمع هذه الأسلحة ومفوضيتنا لحفظ السلام من نقص في الموارد البشرية والسوقية والمالية التي تعتبر أساسية لاضطلاعهما بالعمل اليومي لمهمتهما. ومن الضروري تعزيز المؤسسات الوطنية. فهي تمثل حاجة أساسية بالنسبة لنا. ويمكن أن يقال الشيء نفسه على الصعيد الإقليمي، على النحو الذي ذكّرنا به السيد تشامباس صباح اليوم.

وتمس الحاجة إلى قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنشاء وحدة للأسلحة الصغيرة للتكفل بتكاليف التنفيذ الفعال للوقف الاختياري. وكما أشار السفير سيد جينيت ممثل الاتحاد الأفريقي، لا يمكن أن ينفذ أي وقف اختياري لاستيراد الأسلحة وتصديرها وتصنيعها إلا إذا كان هناك آلية للإشراف على المتابعة مزودة بالموارد الكافية وتتمتع باستقلال حقيقي؛ فهذا ما سيتيح لها أن تشير إلى المنتهكين بأسمائهم، فضلا عن فرض نظام للجزاءات ضد الأطراف المتخلفة.

ويحدونا أمل حقيقي بأن تسفر حلقة العمل هذه عن توصيات تؤدي إلى تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني للمؤسسات الوطنية والإقليمية والتابعة للقارة التي تعمل ضد شرور انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام المرتزقة.

وأخيرا، أعلمنا المدير الإقليمي لبرنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية صباح اليوم عن ندرة الموارد التي يتعين عليه أن يتصرف بها، بالرغم من احتياجات دول المنطقة الملحة أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، فإن من المهم أن تتناول إحدى توصياتنا بصفة خاصة ضرورة تعزيز مواردنا المالية من أجل القيام بعملنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النيجر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

السيد وانغ ينغ - فان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أرحب بكم يا سيادة الرئيس في نيويورك وبترؤسكم لهذه الجلسة الهامة. كما أود أن أعرب عن الترحيب بوزراء الخارجية الأفارقة الآخرين وبممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأود أن أشكرهم على البيانات الهامة التي أدلوا بها.

في السنوات الأخيرة، أدى التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا، وانتشار الاتجار غير المشروع بها، إلى تفاقم الصراعات المسلحة والاضطرابات في هذه المناطق. ولم يكتف المرتزقة، من خلال تواجدهم لأمد طويل في هذه المناطق، بالاشتراك في الصراعات المسلحة فحسب، بل وأسهموا كذلك في الاتجار بالأسلحة ونهب الموارد، مما أدى إلى زيادة تفاقم الصراعات وإطالة أمدها.

وما لم يتم التوصل إلى حل لهذه المسألة، فسيظل السلام وهماً في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لهذه المسألة، وذلك بدعم ومساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة.

ويعتقد الوفد الصيني بأنه لا يمكن حل مسألة الأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة في غرب أفريقيا، إلا باتباع نهج متكامل يكون له بعد إقليمي. ولذلك، فإن تحسين التنسيق والتعاون فيما بين أعضاء المجتمع الدولي ولا سيما فيما بين بلدان غرب أفريقيا، يتسم بأهمية حاسمة. وينبغي للبلدان المعنية في هذه المنطقة، أن تقوم على سبيل الأولوية، وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه عام ٢٠٠١، والوقف الاختياري الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها، باستكمال تشريعاتها الداخلية المتعلقة بتصنيع وحيازة ونقل وتخزين الأسلحة الصغيرة في بلدانها، في ضوء ظروفها الخاصة، واتخاذ تدابير فعالة وموثوقة لكفالة تنفيذها بدقة.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن تعزيز تعاونه مع منظمات إقليمية ومنظمات دون إقليمية؛ وأن يروج بنشاط لعملية السلام في غرب أفريقيا؛ وأن ينفذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مناطق الصراعات؛ وأن يعزز رصده لإنفاذ عمليات الحظر على الأسلحة. وفي الأمد البعيد، ينبغي للمجتمع الدولي - أثناء التزامه بمساعدة بلدان غرب أفريقيا للقضاء على التوترات والصراعات - أن يساعد بنشاط بلدان المنطقة على تنمية اقتصاداتها، والتخلص من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وهذا هو النهج الوحيد القادرة على حل مسألة الأسلحة الصغيرة والمرتزقة في غرب أفريقيا من جذورها واستعادة وحماية السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

وما فتئت الصين تعارض التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والاتجار بها، وأيضا تجنيد واستخدام المرتزقة. ونحن نتعاطف بقدر كبير مع شعوب أفريقيا ولا سيما شعوب غرب أفريقيا التي عانت طويلا من انتشار كل من الأسلحة الصغيرة والمرتزقة. وتؤيد الصين الجهود الإقليمية ودون الإقليمية التي تستهدف حل هذه المسائل، وندعم أيضا تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. ونحن مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي للوصول إلى حل مبكر ومناسب لمسألة الأسلحة الصغيرة والمرتزقة في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل سيراليون. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيماغي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعتذر عن غياب وزير خارجية سيراليون. لقد كان يتطلع إلى حضور هذه الجلسة. ولسوء الطالع، حدثت تطورات في

برنامج عمله لم تجعل وجوده هنا ممكنا. ولذلك، أدلي بهذا البيان القصير نيابة عنه.

اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإذ أفعل ذلك، أُدرك على نحو تام حقيقة أنكم تشغلون مقعد الرئاسة خلال فترة من أكثر الفترات إثارة للقلق - وبالفعل واحدة من أكثر الفترات الحرجة التي واجهها العالم في العقود الثلاثة الماضية. ولذلك يود وفدي أن يحييكم على الطريقة المثيرة للإعجاب التي تؤدون بها مهمتكم الصعبة في ظل ظروف متوترة للغاية.

ويرحب وفدي بمبادرة غينيا، جارتنا العزيزة، التي طلبت إلى مجلس الأمن أن ينظر في قضيتين متداخلتين تمثلان تهديدا خطيرا للسلم وللأمن البشري وللاستقرار في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وقد جاءت تلك المبادرة في أوانها لأنها تذكرنا بفعالية مجلس الأمن، الجهاز الذي تقع على عاتقه وستظل تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والمجلس، شأنه شأن كل المؤسسات التي أنشأها الإنسان، قد يكون له جوانب ضعف. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال سيراليون تثق بالأمم المتحدة بوصفها مركزا لتنسيق أعمال الأمم. ونثق أيضا بقدرة المجلس على الإسهام في جهدنا الجماعية لمنع ومكافحة والقضاء على خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الحالة الراهنة في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا تحملنا على أن نكرر للمجلس وللمجتمع الدولي بأسره أن الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة وانتشارها، ولا سيما بين عصابات المتمردين الجوالة التي تمارس أنشطتها القاتلة داخل الحدود الوطنية وعلى امتدادها، ليست مجرد مشكلة تقتصر على المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا فحسب. إنها مشكلة دولية بطبيعتها. وذلك ما سأركز عليه في إسهامي الوجيز في مناقشات اليوم.

وبالطبع نحن ندرك أن المسؤولية تقع على عاتق دول المنطقة دون الإقليمية لتتخذ كل الإجراءات الضرورية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لمنع هذه الأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها. بيد أننا لا نستطيع، وينبغي لنا ألا نقلل من أهمية البعد الدولي أو العالمي للمشكلة وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وتبين خصائص الانتشار بجلاء أن التدابير الوطنية والإقليمية لا تكفي للتصدي لهذه المشكلة. بل يجب تعزيز هذه التدابير والمبادرات من خلال تعاون دولي مستمر وفعال.

وقد يرغب أعضاء مجلس الأمن في التعليق على هذا، وإذا سمح الوقت، قد يقترحون كيف يمكن للمجلس أن يسهم على أفضل وجه في تنفيذ التدابير العالمية التي تم تحديدها بالفعل في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعقود للترويج لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخفيضه والقضاء عليه.

ونحن نسلم بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ذلك الصدد. وفي سيراليون فإن نجاح عمليتنا لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وما تبعها من عملية ناجحة بنفس القدر لتجميع الأسلحة من المجتمعات المحلية وتدميرها، كان يرجع أساسا لمستوى المساعدة والتعاون الدوليين المقدم إلى حكومة وشعب سيراليون. بيد أنني أود أن أضيف أنه ما لم يتم إسراع خطى هذا التعاون فيما يتعلق بعنصر إعادة الإدماج في البرنامج، سيمكن وبسهولة تجنيد العديد من المقاتلين السابقين في صراعات أخرى جديدة وحالية في المنطقة دون الإقليمية. ونذكر أن برنامج العمل لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ بشأن الأسلحة الصغيرة دعا إلى تقديم

مساعدة وتعاون دوليين لدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأيضا وضع برامج لمشاريع إنمائية في المناطق التي انتهت فيها الصراعات.

لقد غطينا الكثير فيما يتعلق بالوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا والذي تم تمديده لفترة ثلاث سنوات أخرى. والواضح أنه من مصلحة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تنفذ هذا الوقف الاختياري على نحو دقيق. ويمكن أيضا لفكرة تمديده إلى أجل غير مسمى أو جعله صكا إقليميا ملزما قانونا أن تخدم مصالح المنطقة. لكن حقيقة الأمر هي أن تصنيع كل الأسلحة المقدر عددها بـ ٨ ملايين من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة المتداولة في غرب أفريقيا، بما في ذلك الأسلحة الموجودة في أيدي المتمردين والعصابات والكيانات من غير الدول، قد تم تصنيعها فعلا خارج منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

لذلك، ينبغي النظر إلى تنفيذ الوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية وإلى المبادرات الإقليمية المشابهة في سياق التعاون المتواصل بين الجماعة الاقتصادية والدول المصنعة للأسلحة. وينبغي أيضا النظر إلى تنفيذ الوقف الاختياري في سياق الجهود الرامية إلى كفالة إبرام اتفاقات دولية ملزمة قانونا بشأن وضع علامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها. ويرى وفدي أن تلك قضايا أساسية يجب متابعتها بنشاط إذا كنا نريد إحراز أي تقدم كبير في كبح عمليات النقل والاتجار غير المشروعة بهذه الأسلحة. وكجزء من النهج العالمي، ينبغي مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمسألة كفاية الآليات الموجودة حاليا للتصدي لمشكلة السمسرة ذات الصلة.

وإذ نعترف بأهمية هذه القضايا، فقد طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في تقرير العام الماضي بشأن الأسلحة الصغيرة، في جملة أمور، تقييما تحليليا للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجالات مثل توفر هذه الأسلحة، وخطوط الإمداد، والسمسرة، وترتيبات النقل، والشبكات المالية الخاصة بهذه الأسلحة. ومرة أخرى، يؤكد هذا أن مسؤولية التعامل مع السيطرة على التداول غير المشروع لهذه الأسلحة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ليست مسؤوليتنا وحدنا.

وأخيرا، أشار العديد من المتكلمين إلى دور عمليات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن والإجراءات المماثلة للسيطرة على انتشار هذه الأسلحة. وهذا المجال يقع بشكل مباشر في نطاق مسؤولية المجلس.

وبموجب القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، طُلِب إلى حكومة سيراليون وضع العلامات وتسجيل وإبلاغ لجنة مراقبة تابعة لمجلس الأمن بكل الأسلحة أو المواد ذات الصلة التي تستوردها الحكومة من خلال نقاط دخول محددة ومسجلة لدى هذه اللجنة. وقد التزمت الحكومة بتلك المقتضيات. وفي الوقت نفسه، منع المجلس الدول ورعاياها من توفير الأسلحة أو بيعها للقوى غير الحكومية في سيراليون. ومع ذلك، تمكنت حركة الجبهة المتحدة الثورية المتمردة من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر لمواصلة حملتها الشريرة للموت والإرهاب، بدعم مباشر وغير مباشر من شبكة تجار السلاح الدوليين والإقليميين. وباختصار، إن هذا الحظر قد انتهك بشكل متعمد وناجح.

وكل ما يمكن لوفدي أن يقوله في هذه المرحلة إنه عند مراجعة أي حظر قائم على الأسلحة، ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي الحالة السائدة وأي تهديد خطير ومستمر للسلم والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ككل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أرحب بكم من جديد في مجلس الأمن. إن وجودكم هنا اليوم لرئاسة المناقشة بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وظاهرة تهديدات المرتزقة للسلم والأمن في غرب أفريقيا يشهد على أهمية هذه المسألة بالنسبة للمنطقة التي تنتمون إليها.

وأرحب ترحيبا حارا بالوزراء من دول أفريقية أخرى عديدة، كما أرحب بممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونهنئ غينيا، وشقيقنا السفير تراوري وأنتم شخصيا على مبادرة عقد هذه الجلسة.

إنه أمر مزعج للغاية أن يجري تداول ٨ ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في غرب أفريقيا. فالصراعات الداخلية قد أوجدت طلبا شديدا على الأسلحة الصغيرة، وأسهمت في الانتشار المستمر للعصابات المسلحة ومجموعات المتمردين والمرتزقة والجنود الأطفال والميليشيات في المنطقة دون الإقليمية برمتها. وكما ذكر الأمين العام بإيجاز بليغ في ملاحظاته الاستهلالية صباح اليوم، فإن هذه المشاكل تؤدي إلى استمرار الصراعات، وتعرقل التنمية، وتقوض حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتساعد على تفاقم العنف، لاسيما ضد النساء والأطفال.

لقد تضررت باكستان من مشكلة الأسلحة الصغيرة في سياق حرب أفغانستان، التي بدأت في عام ١٩٧٩. ومنذ عامين، انتهجنا استراتيجية شاملة لمكافحة هذه المشكلة والقضاء عليها. وقد حققنا نجاحا لا بأس به، وإن لم يكتمل بعد. وحملتنا ضد الأسلحة غير المشروعة مستمرة، لكن يسعدنا أن نتشاطر تجاربنا مع البلدان الصديقة.

إننا نعتقد أن المشاكل التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا معقدة ومتعددة الجوانب، وتؤثر على الاستقرار والسلام داخل البلدان فرادى وفي المنطقة. وعلينا أن نعالج السلم والأمن في المنطقة ككل، وليس في كل بلد على حدة. ونؤيد الأمين العام في تقييمه بضرورة بذل الجهود لإزالة التوترات بين الدول المعنية في المنطقة ولإيجاد سبل للتصدي لمشاكلها بشكل جماعي. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما الجهود المبذولة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور أكثر تفاعلا لإيجاد حل شامل لمشاكل غرب أفريقيا.

وينبغي أن تتركز الجهود على تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نؤيد العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة المقدم إلى مجلس الأمن في العام الماضي في الوثيقة S/2002/1053.

وباعتماد إعلان باماكو المتعلق بالموقف الأفريقي المشترك بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، الذي اعتمد في باماكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يعبر الاتحاد الأفريقي للمرة الأولى عن استراتيجية على نطاق القارة لتعقب الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في القارة. وبالمثل، فإن تجديد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إعلان وقف اختياري لاستيراد الأسلحة الصغيرة وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا، في العام الماضي، يشكل جهدا خالصا للتصدي لهذه المسألة.

ويمكن تعزيز الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية بعدد من التوصيات الواردة في مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا، أي من خلال توخي الشفافية

وتحسين شهادات المستعمل النهائي، والتنفيذ الفعال للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة وتحسين برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى البلدان المنتجة والمصدرة للأسلحة أيضا أن تسن قوانين وتشريعات صارمة للتأكد من أن صادراتها إلى غرب أفريقيا لا تسهم في زعزعة استقرار المنطقة. وتنفيذ برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان المتضررة يحتاج إلى دعم مالي سخي من مجتمع المانحين.

إننا نواجه الآن ما يمكن أن يسمى سلسلة من الأزمات المعقدة في غرب أفريقيا وفي مناطق أخرى. ومن الواضح أن النهج الشامل الذي يراعي الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها من الاعتبارات هو وحده القادر على التصدي بفعالية للمشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في التصدي لقضايا عدم الاستقرار المعقدة في غرب أفريقيا. وبشكل خاص، لابد من معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تثقل على المنطقة من خلال دعم شامل للتنمية، ووصول أيسر إلى الأسواق، والإعفاء من الديون، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وتنمية الموارد البشرية، وتركيز الجهد على القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونحن في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن بشكل خاص، نحتاج إلى رسم أسلوب مركب جديد ونهج شامل تتضافر من خلالهما جهود كل القادرين على الإسهام في إيجاد حلول لهذه الأزمات المعقدة في مكان واحد. وأقترح أن نناقش هذا الأسلوب المركب في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، وهو هيئة قائمة بالفعل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ بلدي وإلى وفدي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيغو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أحمل إليكم تحيات حارة من زميلكم الحاج سولي لميدو وزير خارجية نيجيريا الذي تعذر عليه حضور هذه الجلسة، وأود أن أتوجه إليكم بالشكر نيابة عن وفد نيجيريا على مبادرتكم الخاصة بتنظيم هذه الحلقة الهامة. إنها تتيح لمجلس الأمن فرصة ممتازة لكي يتعامل بشكل كامل مع مسألة التهديد الذي تمثله الأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ونحن نتطلع إلى نتيجة مثمرة وناجحة لهذه المبادرة بقيادتكم – وهذا أمر قريب المنال.

مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة تشغل نيجيريا بصفة خاصة لأنها تشكل عقبة كبرى أمام السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان النامية وخاصة في أفريقيا. هذه الأسلحة لا تزال تحدث آثارا مدمرة على القارة الأفريقية لأنها قادرة على أن تغذي الصراعات وتكثفها وتطيل أمدها. ودون شك أنكم، سيدي على علم بملايين الأرواح التي فقدت والأزمة الإنسانية التي نشأت في المنطقة بسبب الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة. ولست بحاجة إلى الإشارة إلى الدمار الذي يصل إلى حد الكارثة الذي أصاب البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في القارة كنتيجة مباشرة للاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة. ونحن نعرف أن بناء هذه البنيات الأساسية يستغرق وقتا طويلا ويتكلف الكثير.

ومنطقة غرب أفريقيا تحملت نصيبا أكبر من هذه الصراعات. هذه الصراعات التي غذاها التداول غير المشروع لهذه الأسلحة في تلك المنطقة.

إن الصعوبة الكبرى في السيطرة على انتشار الأسلحة الصغيرة تكمن في سهولة الحصول عليها بالنسبة

للجهات غير الحكومية. وهذه كانت القضية التي أحاطت بنتيجة مناقشات الجمعية العامة حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عام ٢٠٠١. ولهذا يعتقد وفدنا أنه بغية السيطرة الفعالة والمناسبة على انتشار هذا النوع من الأسلحة لا بد من بذل جهود للسيطرة قانونا على بيع هذه الأسلحة للكيانات غير الحكومية.

إن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة أعاق دائما تنفيذ حظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن. وإن إنشاء فريق مستقل من الخبراء وآليات للمراقبة من جانب المجلس مؤخرا لتعزيز الامتثال بعمليات حظر الأسلحة أمر نرحب به.

وهذا الإجراء، في حين سيكون مفيدا في غرب أفريقيا للسيطرة على النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة عبر الحدود، سيكون غير فعال في السيطرة على الأسلحة الموجودة بالفعل داخل مناطق الصراع وإزالتها. لذلك نحن نؤكد على ضرورة وجود برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتضمن تجميع الأسلحة والتخلص منها وتدميرها.

ومن أجل تعقب تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من مصادرها من الضروري التعرف على نقاط تحويلها إلى الشبكات غير المشروعة. وتعقب حركة هذه الأسلحة سوف يزيد من الوعي والمساءلة فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة، وسوف يحد من النقل غير المشروع لهذه الأسلحة للجهات غير الحكومية. ونحن نرحب بتوصية الأمين العام بوضع أداة دولية لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تدخل بلدانها حتى يتسنى لها السيطرة سيطرة فعالة على هذه التدفقات. ونأمل أن يؤدي العمل المستمر لفريق الخبراء حول تعقب الأسلحة الصغيرة في النهاية إلى اتفاق دولي ملزم قانونا حول هذا الموضوع.

وكتدبير إضافي لضمان النجاح في هذا الصدد من المهم أن يضع المصنعون المرخص لهم علامات مناسبة ويمكن التعويل عليها على كل قطعة من قطع الأسلحة الصغيرة والخفيفة باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية الإنتاج، حسبما هو منصوص عليه في برنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وينبغي بذل جهود لضمان أن بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة التصنيع والاتجار غير المشروعين للأسلحة النارية الذي أبرم سنة ٢٠٠١ سيتمم برنامج العمل في هذا الميدان الحيوي عندما يبدأ سريانه.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن عمليات السمسرة في الأسلحة تلعب دورا هاما في الاتجار غير المشروع في الأسلحة. وإنشاء نظام دولي فعال للسيطرة على هذه الممارسة بات لازما. ونحن نطالب الدول الأعضاء بأن تحترم احتراما كاملا التزامها بتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات باعتبار ذلك مقدمة لإنشاء هذا النظام. وهذا الموقف تم التأكيد عليه في إعلان باماكو الوزاري لعام ٢٠٠٠ والذي تضمن موقف أفريقيا المشترك بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وهذا يرتبط بمسألة الترخيص وضوابط المستعمل النهائي. ونحن نعتقد أن وضع ضوابط وطنية وإقليمية ودولية فعالة بشأن تراخيص التصدير والمستعمل النهائي عناصر حاسمة لضمان أن تبقى هذه التجارة خاضعة لرقابة الحكومة ولا يجري تحويل هذه الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة. وفي هذا الصدد، يحث وفدنا مجلس الأمن على تشجيع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تدخل استعمال شهادات المستعمل النهائي الموثقة كوسيلة لمراقبة تصدير ونقل الأسلحة الصغيرة.

ومن المهم بنفس القدر بالنسبة لمجلس الأمن أن يكثف جهوده للتحقيق في الصلة بين الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها. إن تحديد هذه الصلة والجهود الرامية إلى السيطرة على استعمال العائدات من الموارد غير القانونية لتمويل الاتجار غير المشروع في الأسلحة حققت نجاحا بالنسبة للصراعات في غرب أفريقيا. ومثل هذا التحقيق ينبغي بالضرورة أن ينطبق على جميع مناطق الصراع في غرب أفريقيا، حيث توجد هناك في كثير من الأحيان صلة بين صراع وآخر.

إن الحظر الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غرب أفريقيا موجود منذ عام ١٩٩٨، بعد تجديده منذ عامين. والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية سوف تواصل بذل جهودها لضمان نجاح هذا الحظر الاختياري. ومن سوء الحظ أن حالات الصراع قد استمرت في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على الرغم من هذا الحظر. والدول الأعضاء في الجماعة تحتاج إلى تعاون المجتمع الدولي لتنفيذ هذا الحظر. ووفدنا يود مرة أخرى أن يدعو المجتمع الدولي إلى تأييد تنفيذ الحظر. ومن أجل تحقيق النجاح، من المهم أن تحترم الدول جميعا هذا الحظر في داخل منطقة غرب أفريقيا وخارجها. كما نحث المناطق الأخرى على أن تتبع نموذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك بفرض حظر مشابه في مناطقها.

ونيجيريا ما فتئت تؤمن دائما بتدابير منع الصراعات والسعي إلى إيجاد حلول تفاوضية للصراعات باعتبار ذلك أكثر الطرق فعالية لحل مشكلة الأسلحة الصغيرة. والمجتمع الدولي ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لضرورة اعتماد هذه الإجراءات باعتبارها أفضل استراتيجية لتحقيق السلام. وترتبط بذلك ضرورة تهيئة مناخ سياسي طيب يعزز العلاقات المنسجمة في بلداننا والإحساس بالانتماء. والتركيز في هذا الصدد ينبغي أن يكون على تعزيز الهياكل والعمليات التي من شأنها أن تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، والانتعاش الاقتصادي والنمو باعتبار ذلك وسائل للقضاء على الصراعات وضمان السلام الدائم. ومهمة مجلس الأمن في هذا الصدد مهمة هائلة وتتطلب التزاما حقيقيا وجهدا متضافرا من جانب المجلس.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعبر عن امتناننا للأمين العام على مبادرته الجسورة لإنشاء العمل التنسيقي بشأن الأسلحة الصغيرة كآلية لتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل. ويلعب هذا العمل التنسيقي دورا هاما في تعزيز وتنسيق المساعدة التي تقدم لدول غرب أفريقيا وخاصة تلك المتأثرة بشدة من انتشار الأسلحة الصغيرة. ونلاحظ أيضا بارتياح أنه قد أنشئت مؤخرا وحدة للخدمات الاستشارية الخاصة بالأسلحة الصغيرة لتوفير الخدمات الاستشارية ووضع برامج معنية بالأسلحة الصغيرة من أجل التنفيذ. وحيث أن هاتين الهيئتين تعتمدان على موارد من خارج الميزانية لتمويل أنشطتهما، فإننا نطالب الدول الأعضاء القادرة على ذلك بتقديم تبرعات إليهما لتمكينهما من تنفيذ ولايتيهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل كوت ديفوار. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دجانغوني – بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود بداية القول إن وفد بلادي سعيد جدا برؤيتكم، سيدي، تترأسون أعمال مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، الذي شهد إنشاء حكومة المصالحة الوطنية بموجب اتفاق ليناس – ماركوسيس.

لم تكن الأمور بمثل هذه الصعوبة أبدا بالنسبة للمجتمع الدولي، حيث أن التحديات الراهنة، التي تضاف إليها الضغوط، متعددة وتبدو كأداء.

في الوقت نفسه، ولأننا مطمئنون بفضل مهاراتكم وخبراتكم الدبلوماسية الممتازة، لا نشك لحظة في أن أعمال هذا الجهاز الموقّر ستتوج بالنجاح.

ونود أن نهنئ أيضا ممثل ألمانيا، الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي بالكفاءة الكبيرة التي نعرفها عنه.

أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تأييد وفد بلادي لمعظم التوصيات التي تم تقديمها، ولا سيما توصيات وزيرَي خارجية السنغال وبنن. وحيث أن كل شيء تقريبا قد قيل سأكتفي بالكلام عن وجود مَن يُسمون بالمقاتلين الليبريين الذين يُزعم أنهم في جيش كوت ديفوار. الواقع أن وزير خارجية ليبريا قال صباح اليوم في بيانه أمام مجلس الأمن، بدون تقديم أي دليل ورغم إنكار حكومة كوت ديفوار الذي نشره عدد من وكالات الأنباء، إنه في غرب كوت ديفوار بالتحديد يقاتل مرتزقة ليبريون إلى جانب الجيش الوطني لكوت ديفوار.

ومن المؤسف للغاية أن ليبريا قد حوّلت حلقة العمل هذه التي نظمتموها بعناية كبيرة إلى محاكمة لكوت ديفوار. فبروح السلام، ورغم التواطؤ المثبت لدول شقيقة مع المعتدين على كوت ديفوار، لم يجد بلدي ضرورة في صبّ الزيت على النار من خلال توجيه أية اتهامات علنا لأي أحد. إننا نحاول الإعداد لفترة ما بعد الأزمة، حيث أن مصيرنا أن نتعايش رغم الأحداث التي تقع على الطريق.

ولكن نظرا لما جاء على لسان وزير خارجية ليبريا من كذب يهدف إلى تشويش المجتمع الدولي، يود وفد بلادي أن يقدم التوضيحات التالية.

إننا نجهل المصادر التي استند إليها ممثل ليبريا. ولكن الحقيقة هي أن المرتزقة الليبريين جزء من المعتدين على كوت ديفوار منذ ليلة ١٨- ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولقد شاهدت جميع البعثات الدبلوماسية على التلفاز الإيفوري مرتزقة ليبريين، ضمن آخرين، أسرتهم القوات المسلحة الوطنية بعد قتال ضار. وقد اعترف بعض هؤلاء المرتزقة حتى بانتمائهم إلى الجيش الليبري. وأكد الرئيس تشارلز تايلور للرئيس غباغبو أن هؤلاء المرتزقة لا علاقة لهم بالجيش الليبري. وقد سجلت سلطات كوت ديفوار ذلك. وعلى أية حال، إن لم يكونوا جنودا في الجيش الليبري فإنهم مرتزقة ليبريون.

ولا يمكن الشك في ذلك، لأن اللكنة الانكليزية لليبريا تختلف كثيرا عن لكنة غيرها من البلدان الناطقة بالانكليزية في غرب أفريقيا. ويمكن الخلط بسهولة بين معظم أولئك المرتزقة وسكان المناطق الحدودية في كوت ديفوار، لأنهم يتحدثون نفس اللغات وينتمون إلى نفس المجموعات العرقية.

والقول إن هؤلاء المرتزقة الليبريين من الإيفواريين هو خطوة كبيرة اتخذها بسرور منتقدو كوت ديفوار، بمن فيهم الوزير.

إن وفد بلادي يعترض بشدة على هذه التلفيقات التي تحاول تصوير ضحية العدوان، كوت ديفوار، على أنها المذنب في هذه القضية.

لقد أتى العديد من المرتزقة الليبريين من بين صفوف الجماعات المسلحة التي تحاول الإطاحة بنظام الرئيس تايلور. وهؤلاء المرتزقة الليبريون، الذين ينتشرون في أرجاء غرب أفريقيا ويعتدون الآن على كوت ديفوار، يمكن وصفهم على النحو التالي. أولا، إنهم ينتمون بدرجة كبيرة إلى إمبراطورية مخدرات. وثانيا، إنهم لا يعرفون الرحمة. وثالثا، إنهم ينهبون

بشكل منظّم المزارع والمنازل وغير ذلك. ورابعا، إنهم يقتلون بشكل عشوائي، بل يمكن القول إنهم يقتلون للهو، وهو ما يفسر وجود الكثير من المقابر الجماعية في مناطق المتمردين. وخامسا، إنهم لا يحترمون النساء والفتيات اللائي يغتصبونهن يوميا.

وبالطبع نسيت وزارة خارجية ليبريا أنه منذ تزعزع استقرار هذا البلد الشقيق – منذ عقد على الأقل – تستقبل كوت ديفوار اللاجئين، الذين وصل عددهم في بعض الأحيان إلى نصف مليون نسمة. ويمكن أن يشهد على ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وهناك أمر محدد ينبغي أن نذكره. فعلى عكس ما يجري في مناطق أخرى، بدلا من وضع الناس في مخيمات في كوت ديفوار، تستقبل الأسر اللاجئين الليبريين ويتم إدماجهم مع الأهالي. وفي اجتماع سرت في ليبيا، هنأ الاتحاد الأفريقي بلدي على هذا الكرم، الذي لا مثيل له.

إن وزير خارجية ليبريا قد نسي بالتأكيد إبلاغ مجلس الأمن بأنه منذ أكثر من عقد كان المقاتلون من مختلف الفصائل الفارون من القتال يأتون إلى الأراضي الإيفوارية بأسلحتهم وأسهموا إلى حد كبير في انعدام الأمن الذي يقوِّض الأحوال في بلدي اليوم نتيجة لنصب المكامن والسرقات وغير ذلك.

وبالطبع يجهل وزير خارجية ليبريا أنه قبل العدوان الذي نتحدث عنه لم تتردد كوت ديفوار في إرسال أفرقة منتظمة من الأطباء العسكريين والأدوية إلى ليبريا.

القائمة طويلة. واسمحوا لوفد بلادي أن يؤكد على ما يلي. على عكس التقارير غير الموضوعية التي ما فتئ يرسلها إلى المجلس القائمون على زعزعة استقرار كوت ديفوار، أولا، إن المرتزقة الليبريين الذين يزرعون الدمار في غرب البلاد لا علاقة لهم بالجيش النظامي، وينبغي على الإطلاق عدم اعتبارهم مجندين إضافيين في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار. وثانيا، في الجزء الغربي من البلاد، وفي بويكي أيضا، المرتزقة الليبريون الذين جندهم المعتدون على كوت ديفوار وزوّدوهم بالمال يقاتلون إلى جانبهم ويتقاضون منهم رواتبهم.

وثالثا، بغية الاستفادة من هذا الوضع في الجزء الغربي من كوت ديفوار، يعمل اللصوص الليبريون لحسابهم. ورابعا، لا علاقة للمرتزقة الليبريين الذين اعتقلتهم القوات الفرنسية في منطقة دوكي بانغولو بقوات كوت ديفوار النظامية. هذه هي الحقيقة التي ينبغي أن يعرفها المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الطيِّبة التي وجّهها إليّ.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية غينيا.

في الإعلان التاريخي لمؤتمر قمة الألفية، جدد قادة العالم، الذين اجتمعوا هنا في مدينة نيويورك، تأكيد استعدادهم للعمل على تهيئة مناخ للسلام والأمن بوصفه القاعدة الأساسية لإقامة شراكة من أجل التنمية المستدامة. واليوم، لا بد لنا من الاعتراف بأن المجتمع الدولي يُظهر على ما يبدو عجزا معيّنا في مواجهة العديد من المآسي الإنسانية وتدمير البنى التحتية الاجتماعية – الاقتصادية. وهو ما ينجم عن استمرار كثير من المناطق الملتهبة بالتوترات في العالم.

ولأكثر من قرن، ما فتئت غرب أفريقيا، وهي المسرح لعدة صراعات، موضوع قلق كبير بسبب العدد المقلق للاجئين والأشخاص المشردين. وقد جرى تشخيص أسباب عدم الاستقرار هذا في كثير من الأوقات، لكن العلاجات لم تطبّق دائما لإعادة السلام والهدوء لسكان المنطقة دون الإقليمية. واليوم، تمثِّل الأعداد المتنامية باستمرار للشباب العاطلين عن العمل ونتائج الصراعات تربة خصبة

لتطور هذه الظاهرة. وينتج استخدام الأطفال جنودا من هذه الأسباب العميقة الجذور.

وفي مواجهة هذا التهديد الجديد، ما هي العلاجات التي يمكن اقتراحها للقضاء على هذا الويل؟ لا شك، أن الصراعات المحلية في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو ومؤخرا في كوت ديفوار تخلِّف عواقب تدعو إلى الاستياء، على تلك البلدان وكذلك على الدول المجاورة إذ تهدد التوازن دون الإقليمي.

وليس من المرجح أن يساعد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واللجوء المتكرر إلى استخدام المرتزقة في تشجيع استعادة السلام والأمن في غرب أفريقيا. وتشكل الأزمة الإيفوارية مثالا موسعا على ذلك. وفي حين يُعترف بأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس في ذاته سبب هذه الصراعات المسلحة، إلا أنه رغم ذلك قد ثبت أنه يساعد من تفاقمها. ويشكِّل الجمع بين ذلك الانتشار واستخدام المرتزقة اليوم عوامل لزعزعة الاستقرار وانعدام الأمن في غرب أفريقيا.

ويظل عقد حلقة العمل التفاعلية هذه أمرا مؤاتيا لأنها تمكِّننا دون شك من تقييم أثر هذه الويلات وتوفير الحوافز اللازمة للقضاء عليها. وبتعبير آخر، لا بد لنا في الشروع في النظر بعمق في الآليات التي تكمن وراء هذه الظواهر، ولا بد لنا من اعتماد التدابير المناسبة بهدف منعها والقضاء عليها على حد سواء.

وتؤكد استنتاجات الدراسات والمناقشات السابقة لهذه المسائل عمق وخطورة نطاق الضرر الذي لحق بغرب أفريقيا بصورة خاصة. ومن المؤسف، حقيقة، أن نلاحظ أن ٥٠٠ مليون من الأسلحة الخفيفة تنتشر بحرية في العالم، ٣٠ مليونا منها في أفريقيا، و ٨ ملايين في غرب أفريقيا. بل الأسوأ من ذلك أن ٦٠ في المائة من هذه الأسلحة يحوزها مدنيون، يموت منهم ما يقارب ٠٠٠ ٥٠٠ كل عام؛ ٨٠ في المائة من هؤلاء الضحايا من النساء والأطفال.

وتوضح هذه الصورة القاتمة بالتأكيد الشعور بأن البنادق، في أفريقيا، ليست أسلحة اختيار فحسب، وإنما هي أسلحة لها آثار مدمِّرة. ويشعر وفدي بالقلق إزاء الاستخدام العشوائي والبشع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يؤثر على الموارد العامة لدولنا، وهي بالفعل محدودة، وعلى تنفيذ البرامج الإنمائية. ونحن نرى أن هذا الشكل من أشكال الحكم نتيجته المنطقية هي هروب رأس المال الأجنبي وسحب الاستثمارات.

علاوة على ذلك، يجب أن نسلِّم بأن الكلفة المعتدلة لهذه الأسلحة، وحقيقة أن من اليسير استخدامها وحيازتها، تبرر امتلاك كل واحد لها، بمن فيهم الأطفال، الذين في كثير من الأحيان يجندون في الصراعات المسلحة ضد إرادتهم. وتشارك غينيا الرأي بأن هذه الظروف تهدد بصورة خطيرة تنفيذ اتفاقات السلام في المنطقة دون الإقليمية، التي يعزى فشلها في كثير من الأحيان إلى غياب الإرادة السياسية وحدها. كيف يمكن، بالفعل، تنفيذ تلك الاتفاقات بفعالية بينما المنطقة دون الإقليمية مهتمة أكثر بسلامتها واستقرارها؟ إن مراعاة ذلك العامل مسألة إنصاف أخلاقي.

ونقر بأنه، إلى جانب ضعف قدرات القوات الأمنية، يشجع تفشي البطالة والفقر على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، جرى اتخاذ عدة مبادرات، دون جدوى، للقضاء على هذا الويل. وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إعلانا بشأن الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا لفترة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد. ومن أجل الإسراع في تنفيذ الوقف الاختياري، اعتمدت

خطة عمل لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل السلام والتنمية في آذار/مارس ١٩٩٩، بفضل تعاون منظومة الأمم المتحدة. وبالرغم من البطء الملاحظ في إنشاء اللجان الوطنية، بعد أعوام من اعتماد الوقف الاختياري، يجدر تأكيد بعض التقدم المحرز: فحتى الآن تم إنشاء ١٣ لجنة وطنية. ومع ذلك، المطلوب المزيد من مساعدة منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر تشغيلا.

ونتفهم أن الصعوبات التي تواجه في التشغيل الفعال للوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية تعزى أيضا إلى غياب التعاون الفعال والكفؤ بين الدول لتنسيق سياساتها؛ وإلى عدم كفاية الموظفين والمعدات على مستوى أمانة الجماعة الاقتصادية للإشراف على تنفيذ الوقف الاختياري؛ وإلى غياب الأحكام القانونية الملزمة.

ومن ثم، يظل وفدي على قناعة بأننا نحتاج إلى أن نعزز القدرات المؤسسية للمنطقة دون الإقليمية، وضمان المكافحة الطويلة الأجل لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يأخذ العناصر التالية في الاعتبار: إدخال شهادة موحدة للمستخدم النهائي في المنطقة دون الإقليمية؛ وتوسيع الوقف الاختياري بهدف إنشاء آلية لتبادل المعلومات عن جميع أنواع الأسلحة التي تمتلكها دول المنطقة دون الإقليمية، بالإضافة إلى عمليات التسليم التي تقوم بها الدول المصدِّرة لها؛ وحوسبة قوائم تسجيل الطائرات، وفقا لأحكام اتفاقية منظمة الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤؛ ووضع خطط عمل وطنية؛ والمزيد من مشاركة اللجان الوطنية والهياكل المحلية في تنفيذ التدابير المتخذة على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية؛ وأخيرا، تعزيز وحدة العمل لكسر آليات المافيا التي تغذي الاتجار بالأسلحة.

وقد اتخذت غينيا، من جانبها، التدابير التالية: إنشاء لجنة وطنية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛ ووضع خطة عمل تقوم على أساس الأولويات التسع التي حددها برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية؛ وسن تشريعات واتخاذ إجراءات إدارية بشأن حيازة الأسلحة، ستعتمد قريبا؛ وإنشاء برنامج للتدريب والتوعية للجيش الغيني؛ وتنظيم العديد من الندوات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاركة في تلك الأنواع من المناسبات على أمل أن تنشأ بصورة متدرجة ثقافة سلام فعلية. وبغض النظر عن تلك الجهود، سيعتمد النجاح المأمول بالضرورة على الاعتبارات التي أشرنا إليها.

ويلاحظ وفدي، ويشجب، حقيقة أن أشخاصا لا إيمان لهم بالقانون، ودافعهم الوحيد هو الإثراء، يبيعون خدماتهم اليوم للأطراف في نفس الصراع. ويوافقني الأعضاء على أن الاستخدام المهين للمرتزقة قد جعل الحالة الأمنية لدولنا، المثيرة للقلق بالفعل، أكثر هشاشة. وثبت أن هؤلاء المرتزقة، في أكثر الأحيان، يتحوّلون دون وازع ضد أربابهم أنفسهم. وهذا يعني أن العدو المشترك لدول المنطقة دون الإقليمية الآن هو أنشطة المرتزقة. ويجب أن ننبذ أولئك الذين يأمرون بها أو يسمحون بها. ولا بد ألا ننسى أن هؤلاء المرتزقة يعملون في جماعات متنوعة من مختلف الجنسيات، يرعاهم في بعض الأحيان المقاتلون السابقون الذين لم تتسع لهم أبدا برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد دفع بلدي جمهورية غينيا، ثمنا باهظا لاستخدام المرتزقة. ووقع ضحية للاعتداءات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مما مكّننا من تقدير خطر نشاط المرتزقة على استقرار وأمن أي بلد.

وفي الختام، يود وفدي أن يدعو مجلس الأمن إلى ضمان الامتثال الصارم لجميع دول المنطقة دون الإقليمية للتدابير المتخذة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة واستخدام المرتزقة. ومن ثم، من الضروري أن تولي دولنا الاعتبار المناسب للتوصيات والملاحظات التي نتجت من حلقة العمل هذه، بهدف مكافحة هذه الويلات – وهي واقع لا يمكن إنكاره – وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لمدير برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، وأطلب منه أن يدلي لنا بتقييم موجز جدا لحلقة عملنا.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالتعليق على التوصيات الجديدة المتعلقة بخطة العمل التي تم وضعها وبعد ذلك أرتبها في قائمة حسب الكيانات التي يتعين أن تعمل لتنفيذها. وأعتقد أنني سأبدأ بالقول إن المجتمع الدولي لا يعترف بأهمية إحلال الأمن في غرب أفريقيا فحسب، وإنما، للأسف، يعترف أيضا بالتهديدات التي سلط عليها الضوء هنا، لا سيما انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمرتزقة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، أعتقد أن المطلوب منه أن يدعم الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة – أولا وقبل كل شيء، بمساندة اللجان الوطنية المسؤولة عن هذه المسألة؛ وثانيا، بمساعدة أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز قدراتها في هذا المجال؛ وأخيرا، بالطبع، بتنسيق المساعدة الفنية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمجلس نفسه، فقد أحطنا علما بفكرة فرض حظر على الأسلحة الخفيفة في مناطق الصراعات. وأعتقد أنها كانت مبادرة سابقة أطلقتها هنا في اجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري، السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأمريكية. وأعتقد أن هذه الفكرة طرأت مرة أخرى، وينبغي أن نحيط علما بها، بينما في نفس الوقت نعاقب عمليات المرتزقة في غرب أفريقيا.

كذلك ألاحظ الاستعداد لاحتواء أنشطة المرتزقة والانتشار باعتماد الصكوك القانونية المناسبة. وبالطبع، سيحتاج مجلس الأمن إلى المساعدة من المؤتمر المعني بالأسلحة الخفيفة فيما يتعلق بتحديد المعايير وما إلى ذلك.

وأخيرا، كان هناك ذكر بوضع معايير مستقلة، وتقييم وجزاءات. وبطبيعة الحال، ستقع هذه المهمة تحت إشراف مجلس الأمن.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، لا سيما بالنسبة لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية والجماعة الاقتصادية، هناك أمران بالغا الأهمية هما: تحسين إجراءات رصد عمليات مراقبة الواردات وشهادات المستخدم النهائي؛ وابتداء من الفصل القادم، سننظر في استعراض وتحسين هذه الإجراءات كجزء من جدول أعمالنا.

وأخيرا، فيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معا، أدى أن هناك حاجة إلى تفهم المخاطر في المنطقة دون الإقليمية وإلى إعداد تقارير سنوية عن تدفقات تجارة الأسلحة وأنشطة المرتزقة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر مدير برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية على إسهامه.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/328، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. فإذا لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، واسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان، وبلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وشيلي، والصين، وغينيا، وفرنسا، والكاميرون، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٤٦٧ (٢٠٠٣).

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن العراق، فورا بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٨.